الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ الآثار

التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر

1830-1870م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الحديث والمعاصر

إعداد:

فيصلي رميساء

عمير زهرة

إشراف:

الدكتور فركوس ياسر

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د.شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 – قالمة–
د.فركوس ياسر	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا	جامعة 8 ماي 1945 – قالمة–
د.الحواس غربي	أستاذ محاضر – أ –	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 – قالمة–

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

" و يسألونك عن الروح قل الروح من أمر

ربي و ما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

الآية 58 من سورة الإسراء

"و قل رب زدني علما"

الآية 111 من سورة طه

اللهم انفعني بما علمتني...

و علمني ما ينفعني...

و زدني علما.

شكر وتقدير:

في نهاية هذا البحث لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص شكري إلى الدكتور " فركوس ياسر" الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

إلى كل من علمني حرفا...

إلى كل أساتذتي الكرام...

لكم مني خالص الشكر والتقدير.

الإهداء

بعد السجود لله على نعمة الله لا تحصى، الحمد الله الذي هدانا إلى هذا فلولا أن هدانا الله ما اهتدينا، الصلاة والسلام على أعظم خلق الله محمدا صلى الله عليه وسلم، حبيب القلب والعقل أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

ملاكي في الحياة، إلى معنى الحنان إلى من كان دعائها سر نجاحي أمي أطال الله في عمرها.

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى القلب الكبير أرجو من الله أن يمد في عمره والدي العزيز.

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخواتي:"زكرياء، معاذ، سندس"

إلى الروح التي سكنت روحي زوجي "بلال" كما لا أنس عائلته المحترمة.

إلى جدي وخالي جمال الدين رحمهما الله وجعل قبرهم روضة من رياض الجنة.

إلى خالتي ليندة وزوجها، أطال الله في عمرهما.

إلى صديقتي في العمل زهراء.

إلى من جعلهم الله إخواتي في الله وأحببتهم في الله صديقاتي.

(رميساء)

الإهداء:

أهدي إلى قدوتنا ومعلمنا وقائد أمتنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل فخر (والدي العزيز) أطال الله عمره.

إلى ملاكي في الحياة إلى الشمعة المضيئة في حياتي إلى من كان دعاؤها سر نجاحي (الغالية أمي) حفظها الله وأمد الله بعمرها.

إلى الدم الذي يجري في عروقي عزتي وافتخاري إلى من منحوني المحبة الصادقة "إخوتي" (عبد الرحمان، جمال بشير، أحمد، هدى، صليحة، وأطفالهم.

إلى من ساندني وبه تكتمل فرحتي "خطيبي" وعائلتي الثانية.

إلى جميع صديقاتي وخاصة صديقي في العمل "رميساء".

إلى كل صديق عبر بصدق بموقف أصيل أو كلمة مساندة.

(زهراء)

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

د.ن: دون تاريخ.

د.م.ج: ديوان مطبوعات الجامعية.

ج: جزء.

م: مجلد.

هـ:هكتار.

د.م: دون مكان.

ص:صفحة.

ط: طبعة.

المقدمة

كان احتلال فرنسا للجزائر تجسيدا لمشروع ضخم يتجاوز حدود السياسة الفرنسية ويكشف عن حقيقة هذا التواجد المكرس لمنطقة الهيمنة ولواقع جديد فرضته أوروبا صناعية ولقد أدركت فرنسا منذ البداية أن تحقيق مشروعها الكبير لا يمكن أن يتحقق بالقوة العسكرية وحدها، لذا تم فتح مجال أمام سياسة مبرمجة ومخططة.

وعلى الرغم من أهمية هذه المواضيع، إلا أن هنالك جوانب أخرى من الظاهرة الاستعمارية لا تقل أهميته عنها، ومن أبرزها السياسية الإدارية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية في الجزائر منذ بداية الاحتلال، حيث أنشأت كثيرا من المؤسسات الإدارية حاولت من خلالها إعادة صياغة التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، فكان لهذه المساعي آثار بعيدة المدى على المجتمع الجزائري في كل جوانب حياته، وهو الموضوع الذي سأعالجه في هذه المذكرة والذي عنونته ب: "**التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر (1830م-1870م)**".

- **أهداف البحث:**

- **الهدف العام:**

إن الهدف العام هو رسم صورة متكاملة موضوعية لفترة تاريخية من التاريخ الحديث لخوض البحر المتوسط ولتاريخ أوروبا الاستعمارية وحقيقة الاستعمار الاستيطاني في الغرض من هذه الدراسة بسبب الرضا لطموح البحث أو الكتابة التاريخية بل تقديم وإخراج خطة عمل تكفل لنا الوصول إلى تحديد الأهداف العملية من عملية الغزو الفرنسي للجزائر

- **الهدف الخاص:**

إبراز حقيقة فرنسا الاستعمارية والرد على الإدعاءات القائله بالمهام الحضارية الفرنسية في الجزائر.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

1-الذاتية:الرغبة الشخصية في إبراز معالم السياسة الإدارية الفرنسية التي انتهجتها سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر، كانت لها تأثيرات شاملة وعميقة على المجتمع الجزائر.

2-الموضوعية:تقديم عمل أكاديمي يتناول خطورة الاستعمار الفرنسي الذي تجاوز كل حدود الاستعمار التقليدي دراسة وتوضيح مرحلة من مراحل تاريخ الجزائر.

- **الإطار الزمني لموضوع البحث:**

إن البحث الموضوعي يقتضي تحديدا زمنيا للفترة المراد دراستها ولذا اخترنا كإطار زمني لبحثنا فترة 1830م-1870م أي منذ احتلال فرنسا للجزائر وبداية تطبيق المشاريع الاستعمارية إلى تجسيد فكرة الإلحاق والفرنسية عن طريق مجموعة من القوانين السياسية والإدارية.

إذ اختيارنا لهذا الإطار الزمني الممتد خلال الفترة الزمنية قاربت نصف قرن يعكس أهمية حقبة تاريخية من تاريخ من تاريخ الجزائر الحديث.

- **إشكالية الموضوع:**

بغية الإحاطة الشاملة بجوانب الموضوع سنحاول معرفة ما إذا كانت السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر وليدة المشروع الاستعماري المتعدد الأهداف والوسائل الهادفة للقضاء على الدولة الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، سنحاول طرح بعض الأسئلة الفرعية التي ستساعدنا في حل هذه الإشكالية ومعرفة حقيقتها:

- ما هي الركائز التي استندت عليها التنظيمات الفرنسية الإدارية؟
- وكيف تم هيكلة الإدارة الفرنسية في الجزائر؟
- وإلى أي مدى ساهم التنظيم القضائي في تنظيم الإدارة الجزائرية؟
- وهل تطورت الإدارة الفرنسية في الجزائر أم بقيت على حالها؟

- **مناهج البحث:**

للوصول إلى إعداد بحث متكامل،الأكيد أن المهمة ستكون صعبة جدا خاصة في ظل التناقضات الكثيرة، ولتحقيق ذلك من ضروري الأخذ بالمنهج التاريخي الوصفي للأحداث والأسلوب التحليلي الموضوعي لمضامين القوانين المنظمة للمؤسسات الفرنسية في الجزائر للفترة المدروسة.

- **المصادر والمراجع:**

تنوعت المصادر والمراجع المعتمدة في إعداد وإنجاز هذا البحث فيما يلي:

أ- **المصادر**:أهمها:

1-Claude Collot, la justice en Algérie.

2-Girault Arthur, principes de colonisation.

3-ألكيس دو طوكفيل:"نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان"، والتي هي عبارة عن مجموعة من تقارير لطوكفيل ترجمها وقدمها إبراهيم صحراوي.

ب- المراجع:

1-أحمد توفيق المدني، كتاب "هذه الجزائر".

2-فرحات عباس، "ليل الاستعمار".

3-صالح فركوس، "إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر.

بالإضافة إلى كتابات الدكتور أبو قاسم سعد الله والدكتور يحي بوعزيز.

- **خطة البحث:**

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على خطة التي احتوت على مقدمة من:مدخل، أربع فصول وخاتمة.

- ✓ **الفصل الأول:**الذي تناولت فيه بداية الاحتلال الفرنسي للإدارة ونشأة الإدارة الفرنسية في الجزائر في ظل السلطة العسكرية أي الحكم الفرنسي في الجزائر وكذلك ظهور المكاتب العربية وأهم التنظيمات التي ظهرت فيها.
- ✓ **الفصل الثاني:**فقد خصصته إلى هيكلة التنظيمات الإدارية في الجزائر المستعمرة ودراسته النظام البلدي الذي ظهر آنذاك وكذلك التوزيع الديمغرافي في الجزائر وكذلك تناولت فيه الاستيطان وعلاقته بالاحتلال.
- ✓ **الفصل الثالث:**فقد تم التطرق إلى التنظيم القضائي الذي يشكل الحلقة الهامة في التنظيم الإداري، وقصد الوصول إلى تحديد هذه التنظيمات فقد قسم الفصل إلى جملة من المباحث التنظيم القضائي والعدالة في الجزائر وكذلك إلحاق القضاء الإسلامي بالإدارة الفرنسية واستقلالية العدالة الإسلامية أو القضاء الإسلامي.
- ✓ **الفصل الرابع:**والذي تناولت فيه تطور الإدارة الفرنسية في الجزائر 1845م-1870م وكذلك ظهور البلديات والدوائر والعملات والتغيير الذي طرأ عليهم.
- ✓ وفي الأخير قدمت خاتمة لمجموع الاستنتاجات التي توصلت إليها.

- **الصعوبات:**

- صعوبة الوصول لوثائق الأرشيفية التي هي جد مهمة لموضوعنا.
- صعوبة ترجمة المصادر الأجنبية باعتبار دراستنا لهذا الموضوع تعتمد عليها كثيرا.

الفصل المفاهيمي

يعد الاحتلال الفرنسي للجزائر من أكبر النماذج الاستعمارية الاستيطانية في تاريخ الاستعمار الأوروبي الحديث[1]،حيث كانت سياسة الاحتلال من البداية تهدف إلى بسط النفوذ الفرنسي في المنطقة والاستيلاء على خيراتها وثرواتها وبالتالي إيجاد منطقة نفوذ فرنسية وإخضاع السكان بالقوة لها ولذلك عند السياسون الفرنسيون إلى انتهاج سياسة الادماج في الجزائر وإصدار قوانين تجعل من الجزائريين رعايا أروبيين ومثل ما قال **منير فيل** أول رئيس لمحكمة الجزائر أن السياسة الفرنسية في الجزائر قائمة على فكرة أساسية مفادها:"**ينبغي أن ينوب السكان المسلمين في الحضارة الفرنسية، لأن الشعب القائم من الشمال جاء ليستقر في الجزائر**".[2]

ومن أجل ذلك قامت السلطات الفرنسية بتشكيل نظام إداري تنفيذا لسياستها بعدما نجح الجيش الفرنسي من السيطرة الكاملة على الجزائر يوم **5 جويلية 1830م**.

وكانت الخزينة الجزائرية أول شيء استولى عليه الفرنسيون حيث تذكر المصادر أنها كانت تحتوي على ما لا يقل عن خمسين (50) مليون قرنك سنة **1830م**، وهو الأمر الذي جعل الفرنسيون يفتخرون باحتلالهم الجزائر، إذ أن الحملات الأخرى التي قاموا بها على بلدان

[1] نصر الدين بن داود، "**أعمال الملتق الوطني الأول حول:العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م**"، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص5.

[2] بوحوش عمار، "**التاريخ أساسي للجزائر من البداية لقاته 1962م**"، ط1، دار الغرب الإسلامية، بيروت، 1997، ص193.

أخرى كانت تكلفهم أكثر مما يكسبونه منها، بينها عرضت الخزينة الجزائرية تكاليف الحملة.[1]

وفيما يخص المظاهر الأولية للتنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر في المرحلة الممتدة بين **1830م و1845م**، فإنه يمكن القول أن الحكومة الفرنسية لم تثبت على نمط إداري واحد وقامت بمجموعة من التجارب وذلك بسبب الفوضى التي أعقبت الاحتلال الفرنسي للجزائر.[2]

تباين الآراء حول مصير الجزائر خصوصا في السنوات الأولى للاحتلال إضافة إلى المقاومة التي أبداها الجزائريون اتجاه قوات الاحتلال الغازية، وقد استمر الوضع إلى غاية سنة 1845م أين ارتسمت ملامح النظام الإداري الفرنسي على نمط شبيه بذلك المعمول به في فرنسا وقد عرفت المرحلة الممتدة بين **1830م-1845م** عدة تجارب.[3]

ففي المرحلة الأولى **(1830م-1831م)**[4] :وهي مرحلة مؤقتة فقد قام دي بورمون في اليوم الثاني من سقوط العاصمة **6 جويلية** بإنشاء لجنة حكومية مهنتها الرئيسية هي النظر في حاجيات وإمكانيات البلاد والنظم التي يجب تعديلها أو إلغائها والفائدة من استخدام الأعيان

[1] أبو القاسم سعد الله، "**الحركة الوطنية 1830-1900م**"، الجزء الأول، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص16.

[2] المرجع نفسه، ص 22-23.

[3] Gabrielle Esquir, la prise d'Alger 1830, nouvelle « 3 » édition, paris , 1929, p408.

[4] نصر الدين بن داود، **مرجع سابق**، ص20.

الجزائريين في مختلف الطبقات الأهلية والفرنسية لملء إطارات الموظفين وممارسة الوظائف المدنية.

وفي المرحلة الثانية (1831م-1834)[1]:لعب كل من القائد العام والمعتمد المدني دورا أساسيا وتم تأسيس مكتب إداري مدني يخضع لأوامر وزير الحرب ومختلف الوزارات الأخرى، بالإضافة إلى تأسيس مجلس للإدارة، حيث نصت المادة الأولى من الأمر الملكي الصادر بتاريخ **1 ديسمبر 1831م**[2] على إسناد الإدارة وكل المصالح المدنية في الجزائر، ما عدا المالح المالية، وبالإضافة إلى إستحداث منصب المعتمد المدني فقد تم تأسيس مجلس قرب القائد العام للقوات والمعتمد المدني، وسمي هذا المجلس:مجلس الإدارة.

لكن لم يستمر هذا التنظيم الإداري الذي استحدث بموجب الأمر الملكي الصادر في **1831م.**[3]

أما المرحلة الثالثة (1834م-1838م)[4]:فقد عرفت بعض التعديلات على الإدارة العليا للجزائر، فرغم أن السلطات الفرنسية فقد بادرت منذ الوهلة الأولى للاحتلال إلى إنشاء هذه اللجان، وفي استمر الوضع على نفس الحال إلى غاية قدوم اللجنة الإفريقية إلى الجزائر

[1] **المرجع السابق**، ص22

[2] بوحوش عمار، **المرجع السابق**، ص313.

[3] **نفس المرجع**، ص315.

[4] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص30.

وبناءا على التقرير الذي أعدته هذه اللجنة حول الجزائر، حيث قررت السلطات الاستعمارية من خلاله الاحتفاظ بالأملاك الفرنسية في شمال إفريقيا وإلحاقها بفرنسا ونص نفس الأمر، الملكي على تنظيم إدارة الجزار على نمط شبيه بنظام المعمول به على تعيين حاكم عام للجزائر تابع لوزارة الحرب الفرنسية.

أما المرحلة الرابعة (1838م-1845م)[1] فقد عرفت تأسيس مديرية للداخلية، وهذه المديرية لسلطة الحاكم العام وقد وضع تحت تصرفه كل من مدير للداخلية وقد أوكلت له الاختصاصات التالية:الإدارة العامة، والإدارة الولائية والإدارة البلدية.

وقد استمر الوضع الإداري في الجزائر على نفس الحال إلى غاية صدور مرسوم 15 أفريل 1845م[2] الذي أعاد تنظيم الإدارة الفرنسية في الجزائر وفق نمط جديد، يمكن اعتباره تطورا جوهريا في تاريخ التنظيم الإداري الاستعماري الفرنسي في الجزائر، وهو ما سأعالجه فيما يأتي.[3]

[1] نفس المرجع، ص 35.

[2] نفس المرجع، ص38.

[3] Gabrielle Esquir, IDAN, p412

الفصل الأول:التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر (1830م-1845م)

المبحث الأول:التقسيم الجغرافي للجزائر.

المبحث الثاني:نشأة الإدارة الاستعمارية في الجزائر.

المبحث الثالث:المكاتب العربية.

المبحث الأول:التقسيم الجغرافي للجزائر:

عرفت الجزائر تنظيما إداريا أكثر شمولية ووضوحا وهو التنظيم الذي بقي ساري المفعول إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر عام **1830م** حيث ظهرت الخطوط الأولى لتنظيم الإداري للدولة في عهد خير الدين باشا الذي قام بتقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات تحمل إسم بايلك[1] وهم بايلك التيطري، بايلك الغرب، بايلك الشرق، بايلك الجزائر وعلى رأس كل بايلك عين بايا إضافة إلى مركز الحكم الذي يسمى دار السلطان فقد عرف:

- **بايلك التيطري:**

والذي قاعدته مدينة المدية والذي أسس سنة **1540م** ويعتبر أصغر البايليكات وأفقرها في الجزائر وفقد عرف استقرار نسبيا فقد حكمه الباي مصطفى **1818م** ثم انعزل بعد ذلك ليخلفه الباي بومرزاق سنة **1819م** حيث كان حكيما في تسيرها مما أكسبه ود القبائل وكان هذا البايلك يهتم بأمور القيادات الأربع التي كان البايليكات يتكون منها.[2]

[1] لفظ البايلك كان يستعمل للدلالة على نوع من الإتقاء الخاص بقدماء ضباط الإنكشارية ثم استعماله حتى أصبح يستعمل في جزائر ليدل على الإقطاعات المأخوذة منها الضرائب، ثم انتهى به الأمر ليصبح بمثابة نوع من حكم إداري بالبلاد الجزائرية.

[2] غطاس عائشة،"**الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسسته**"، ط.خاصة، وزارة مجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في حركة وطنية، الجزائر، 1954م، ص57.

- **بايلك الشرق:**

كان مركزه قسنطينة وهو من أكبر وأغنى ولايات الجزائر، فأراضيه حسب ما جاء في رحلة بيسونال الذي زار المنطقة فهي تمتد من الشرق أي من الحدود التونسية إلى الغرب ومن الساحل البحر شمالا إلى صحراء جنوبا[1] وقد تميز هذا البايلك بعدم الاستقرار والفوضى ويظهر ذلك من خلال مدة حكم البايات حيث عرف هذا البايلك بتغير البايات في فترة قصيرة من حكمهم إذا ساءت الإضطربات في قسنطينة ولم يتمكن أحد من تهدئة الوضع حتى تولى الحاج أحمد باي مهام البايلك **(1826م-1837م)** وفي هذا يقول صالح العنتري "...**فزال الظلم وساد العدل والرشاد...**" حيث حكم أحمد البايلك بقوة وحزم وصرامة.[2]

- **بايلك الغرب:**

أسس سنة **1563م/1970م** وعاصمته مازونة ثم معسكر وأخيرا وهران وخلال فترة حكم الداي حسين حكمه بايا واحد وهو الباي حسين فقد عرف هذا البايلك نوعا من الاستقرار السياسي.[3]

---

[1] بن ميمون محمد الجزائري، "**التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**"، ط1، الجزائر، 1972، ص35.

[2] غطاس عائشة، مرجع سابق، ص200.

[3] معاشي جميلة، "الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، قسنطينة، ص13.

- **بايلك الجزائر (دار السلطان):**

وهي عبارة عن مقاطعة إدارية توجد في جزائر العاصمة والحدود الجغرافية لها تمتد من دلس شرق إلى شرشال غربا وساحل البحر شمالا إلى سفوح الأطلس البلدي جنوبا وقد شكلت مدينة الجزائر وضواحيها ما يعرف بدار السلطان[1] وقسمها إلى ثلاثة أقسام:

- ✓ **قسم الوسط:**ويشمل مدينة الجزائر وما حولها ووضعه تحت سلطته.
- ✓ **قسم الغرب:**ومركزه مدينة شرشال ووضعه تحت سلطة السيد علي أحد أعوانه.
- ✓ **قسم الشرق:**ومركزه مدينة دلس ووضعه تحت سلطة حسين بن القاضي وقد كان مقر الحكم (دار السلطان) يضم خمس مدن وهي:مدينة الجزائر، البليدة، القليعة، شرشال دلس، والأوطان.[2]

- **سقوط مدينة الجزائر 1830م:**

لما أكملت فرنسا استعداداتها العسكرية قام الملك شارل بترتيب القوات البرية والبحرية في ميناء طولون قبل توجهها إلى جزائر وكان أسطول فرنسي جاهزا للإبحار يوم **11 ماي 1830م** غير أن الأحوال الجوية أجلت العملية إلى **25 ماي 1830م** وبعد تحسن الأحوال

[1] بوحوش عمار، "**التاريخ السياسي للجزائر من بداية لغاية 1962**"، د.م، ديوان مطبوعات الجامعية، جزائر، ص63.

[2] غطاس عاشور وآخريات، "**الدولة الجزائرية**"، مرجع سابق، ص139.

الجوية إنطلقت الحملة من البليار لتصل مدينة الجزائر يوم **31 جوان** إلى سيدي فرج أين تمكن القوات الفرنسية من إنزال جنودها وعتادهم بسهولة.[1]

لم يكن الداي يتصور هجوما بريا على مدينة الجزائر وهذه الثقة منعته من تحصين سيدي فرج كم أن الآغا لم يقم بالتحضير اللازم للمواجهة، وعلى الساعة الرابعة والنصف صباحا من يوم **19 جوان 1830م** هاجمت القوات الجزائرية المعسكرة في سطاوالي مجمل جبهة الدفاع الفرنسي وبشجاعة كبيرة لكنهم لم يتمكنوا من صد الهجوم الفرنسي[2] وقدرت الخسائر ب **57 قتيلا و 473 جريحا** بالنسبة للطرف الفرنسي أما الجانب الجزائري فقدرت ب **5.4 آلاف قتيل وجريح**.[3]

وفي **25 جوان** وصلت إلى سيدي فرج مدفعية الحصار والجنود وفي **29 جوان 1830م** إنطلقت القوات الفرنسية نحو مدينة الجزائر[4] وجد الجيش الفرنسي صعوبات كبيرة في التقدم نحو المدينة بسبب الضباب تخلى الفرنسيون عن الطريق الذي أشار إليه بوتان معتقدين أنه كان مخطئا وعند انقشاع الضباب إتضح أن بوتان على صواب في المساء

[1] عباد صالح، "**الجزائر بين فرنسا ومستوطنين 1830–1930م**"، د.م، ديوان مطبوعات الجامعية، جزائر، 1999، ص249.

[2] الزهار أحمد الشريف، "**مذكرات تعقب أشراف جزائر تقديم وتحقيق أحمد توفيق المدني**"، د.ط.ش.و للنشر وتوزيع، جزائر، 1974، ص163.

[3] أبو قاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص95.

[4] صالح عباد، **مرجع سابق**، ص256.

تمكنت القوات من الوصول إلى قلعة مولاي حسن فنصبو خمس بطاريات لمواجهة قلعة الأمير الإمبراطور وحضروا الخنادق حولها في الأيام الأربعة التي كانوا ينجزون فيها تلك الأعمال كانت قذائف القلعة تتساقط عليه مثل الرصاص الجنود المتواجدين في البساتين وفي كل يوم تحدث مناوشات قاتلة وأكمل الفرنسيون أعمالهم وبعد القتال الكبير بين الطرفين والذي سقط على إثره قتلى وجرحى من الجانبيين فقد سقط حصن الإمبراطور في أيدي الفرنسيين حيث نصبوا عليه مدافعهم في اتجاه باب **عزوز** فأصبح الطريق سهلا إلى المدينة واجتمع عدد من أعيان المدينة الجزائر في قلعة باب البحرية وقد كانوا من كبار التجار وأصحاب المال وأكدوا أن ضياع المدينة محتما وأن الفرنسيين سينهبون ثروات ويعتدون على البناء وأطفال ورأوا تفاديا لذلك قبول إقتراح الباشا الذي ينص على إستسلام وتم توقيع معاهدة استسلام في **5 جويلية 1830م** بين داي حسين و دي بورمون.[1]

- **سقوط مدينة وهران:**

يعتبر احتلال مدينة الجزائر من قبل الاحتلال الفرنسي عل إثر توقيع الداي حسين[2] معاهدة الاستسلام مع قائد الحملة الفرنسية على الجزائر في جويلية 1830م بداية التوسع نحو بقية المدن الجزائرية الساحلية ونظرا للموقع استراتيجي لمدينة وهران عملت قوات الاحتلال على احتلالها فموقعها القريب من مضيق جبل طارق يسمح لقوات الفرنسية بمراقبة

[1] جيلالي عبد الرحمان بن محمد، **"تاريخ الجزائر العام"**، ج3، د.ط، دار الأئمة، الجزائر، 2010، ص220

[2] أبو قاسم سعد الله، مرجع سابق، ص32.

تحركات غريمة فرنسا انجلترا بإضافة إلى أن احتلال وهران سيعطي لقوات احتلال الفرنسي مركزا انطلاق للاحتلال باقي مناطق الغرب الجزائري[1] وكانت السلطة في بايلك الغرب الجزائري بمدينة وهران تحت حكم الباي حسن لا قدرة له على مواجهة الجيش الفرنسي لأنه شيخ مسن في الثمانين من عمره، ومجموع القوات التي كانت تحت إمرته تقدر بحوالي 800 مقابل فقط والذي وجد صعوبة كبيرة في تغذيتهم ودفع أجورهم.[2]

كما أن علاقته مع قبائل المنطقة لم تكن حسنة، وفي هذه الظروف قام دي بورمون يبعث إبنه القائد أميدي إلى وهران على رأس سفينتين حربيتين وفور وصوله قام باتصالات مع الباي الذي لم يبدأ مقاومة ضد الاحتلال الفرنسي بل اقترح بأن يتركه في منصبه مقابل دفع نفس الضرائب التي كان يدفعها للداي سابقا إلا أن عزل الجنرال دي بورمون توقفت هذه المفاوضات وبعد تول الجنرال كلوزيل مسؤولية قيادة القوات الفرنسية في جزائر قام ببعث القوات جديدة إلى وهران تحت قيادة دامريمون[3] فتمكن هذا الجنرال من احتلال المرسى الكبير وحصن سانت قريقوري دون مقاومة ومع نهاية ديسمبر حتى كانت معظم الحصون وهران تحت سيطرة فرنسا وفي **14 جانفي 1831م**[4] إستغل دامريمون فرصة مغادرة قبائل

---

[1] جيلالي عبد الرحمان بن محمد، **مرجع سابق**، ص263

[2] **نفسه**، ص264.

[3] سعيدوني ناصر الدين، "**دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني**"، الشركة وطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، 1984، ص117.

[4] **نفسه**، ص118.

المخزن لأسوار وهران نحو تلمسان ليحتل المدينة دون مقاومة بعد أن أبدى الباي حسين خضوعه للقائد الفرنسي الذي تولى أمر نقله إلى مدينة الجزائر ومنها رحل إلى اسكندرية وكان من نتائج هذا الاحتلال أن هاجر معظم سكان وهران نحو تلمسان وضواحيها ولم يبق في المدينة من المسلمين سوى **250 نسمة** وبقيت فيها فئة اليهود.[1]

- **سقوط مدينة قسنطينة:**

بعد استسلام الفرنسيين على الجزائر العاصمة 5 جويلية 1830م اتجهت أنظارهم مباشرة إلى الشرق الجزائري لاحتلال عاصمة مدينة قسنطينة[2] فدخلها دخول الفاتح الفاتك فأجبر أهلها على الذل والهجرة وسكن الجنوب الأعداء دور أهل البلاد وسكن قوادهم في بيوتهم وقصر الباي استولوا على أموال الإقليم و نصبوا واحد من عائله الفكون (وهو حمود الفكون) في وظيفة قائد المدينة وأنشأوا هناك (مكتب عربي) ووزع مسؤوليات على بعض أعمال الحاج احمد سابقين كان سكان قسنطينة سنة 1837م حوالي 30 ألف نسمة فإذا سكانها يتجاوزون عشرين ألف نسمة 1845م[3] وإذا بجاليات الأوروبية تتزايد وتضخم وقسمت المدينة إلى حي عربيه وحي أوروبي لتبدأ رحلة الاستيطان فكر المستعمر بعد احتلال

[1] **نفسه**، ص120.

[2] عميراوي حميدة، "**جوانب من السياسة الفرنسية وردود فعل وطنية في قطاع شرق جزائري بداية الاحتلال**"، دار البعث لطباعة والنشر، قسنطينة، 1948، ص48.

[3] فركوس صالح، "**الحاج أحمد باي**"، د.ن، ت.ع، ص52.

مدينة قسنطينة في إخضاع القبائل والسكان لسيطرته لذلك نجده يتبنى سياسة مستوية بالحيطة والحذر تستهدف المحافظة على الوضع الراهن فتجنب كل اصطدام بالجزائريين[1].

وبالرغم من احتلال عاصمة بايلك الشرق فإن هذا الاحتلال لم يحقق تقدما استعماريا ملموسا بالبلاد بل ظل جزئيا.

لم يرضى الحاج أحمد بأن تبقى عاصمته تحت الاحتلال لذلك جمع ألف فارس وعددا كبير من المشاة والعسكر في شهر أكتوبر استعدادا لشن حملة ضد العدو، وعلمت السلطات الاستعمارية بذلك فجهزت قواتها تحت قيادة الجنرال نقربي، دارت المعركة بين الطرفين على أشدها قتل فيها تسعة جنود من قوات المستعمر وجرح من بينهم ثلاثة ضباط في حين نصب العدو وأخذ من المواشي عددا كبيرا، أما الباي فقد انسحب بعد ذلك إلى الأوراس لإعداد العدة[2] وفي نهاية سنة 1843م تعيين الدوق دومال لقيادة مقاطعة قسنطينة فركز العمل لوضع الحد لمقاومة الحاج أحمد التي أرهقت القوات الغازية وعكرت عليها صفو الحياة إنطلقت المعركة بين الطرفين بالأوراس في ربيع سنة 1844م[3] حيث استطاع الباي أن يباغث العدو فينقض عليه في حين تخلى الدوق عن المعركة وسارع للالتحاق بمدينة

[1] أبو قاسم سعد الله، "**الحركة الوطنية**"، الجزء الأول.

[2] فركوس صالح، "الحاج أحمد باي"، **مرجع سابق**، ص59

[3] فركوس صالح، "الحاج أحمد باي"، **المرجع السابق**، ص61.

بسكرة ذلك أن خليفة الأمير عبد القادر، أحمد لحاج قد هاجم الحامية الفرنسية المقيمة هناك محدثا بها خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد.[1]

المبحث الثاني: نشأة الإدارة الاستعمارية في الجزائر:

1- مفهوم الإدارة الفرنسية في الجزائر:

الإدارة تعني النظام والانتظام، الاستعمارية في عملية خاصة تقوم بتنسيق وتوحيد جهود العناصر المادية والبشرية في المنظمة من قواعد قانونية مواد وعده معدات وأفراد وأموال عن تاريخ التخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة هذه الجهود من اجل تحقيق أهداف النهائي للمنظمة وهي السيطرة والهيمنه على الجزائر[2]، من خلال استعراض الأهداف عملية الغزو والاحتلال، يمكن وضع تعريف إجرائي للإدارة الفرنسية: جملة من التنظيمات والعمليات الوظيفية تشمل التخطيط التنظيم بواسطة اخرين من اجل تحقيق أهداف منظمة[3].

[1] فركوس صالح، "الحاج أحمد باي"، **المرجع السابق**، ص62.

[2] الكبيسي عامر، "نظرية التنظيم"، منشورات جامعة مالك عبد العزيز، السعودية، ص 7-9

[3] عكوش عبد القادر، التنظيمفي مؤسسات الإدارة المحلية"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، اشراف مقراني الهاشمي، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص17-19.

2- الإدارة الفرنسية في السنوات الأولى للاحتلال:

عملت الإدارة الاستعمارية منذ الوهلة الأولى على أحداث تغيرات تتماشى والواقع الجديد، غير أنها فشلت نتيجة لتصادم إرادة البقاء وإرادة الرحيل إذ ظلت الإدارة الجزائرية إدارة عسكرية بامتياز وخلقت معظمه البحث عن كيفية التعامل مع الأهالي[1] بالرغم من إصدار مرسوم 1 ديسمبر 1831م تنظيم البلد المحتل قصد بسط نفوذها، وبدا أن تطرح العديد من الاسئله الجزائر الأهالي وتحميلهم مسؤولية إدارة البلد نيابة عن فرنسا وهو ما يعود إلى مشروع جنرال سولت وقضية الهند الفرنسية من خلال مسؤولية[2] الدفاع والأمن المستوطنين وهو ما يفرض ربط المستعمرة بفرنسا وبدأ في ادخال جميع المهام الإدارية المتخصصة وعدم تطبيق القوانين الفرنسية بها في حين ابقت عشية احتلال الفرنسي الذين حصلوا في الإشراف على الحرس المدني.[3]

استنادا الى ان العملية العسكرية ضد الجزائر في أساسها كانت عملية عسكرية لاحتلال الجزائر، فإن أول نظام إداري تم وضعه هو الإبقاء على النظام القديم إلى غاية 1840م أين تم الاستعانة بنظام أقام عبد القادر بن محي الدين، إلى غاية 1848م أين تم الجمع بين

[1] Claude Collot, les institution de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), C.N.R.S et office de Alger, paris , p26.

[2] IDEN,p28.

[3] ناصر الدين سعيدوني، "الخزينة الجزائرية 1800-1830م"، المجلة التاريخية، العدد3، جانفي 1975، تونس، ص20

النظامين نظام إداري عسكري المكاتب عربيه فتم خلق منصب الوكيل المدني الذي تولى مهام الإدارة المدنية وشؤون الموظفين كما أسندت مسؤولية المهام الإدارية والعسكرية والدفاع الى القائد الاعلى العسكري.[1]

ويساعد هذين المسؤولين مجلس الإدارة مهمته تنظيم وتنسيق الاختصاصات المدنية الاختصاصات العسكرية ونظر التدخل السلطات بين الوكيل المدني والقائد العسكري وصعوبة اداره الجزائر قررت الحكومة الفرنسية الملكية إصدار مرسوم 7 جويلية 1833م الذي تضمن تشكيل لجنة مسؤوليتها تقصي الحقائق حول التواجد الفرنسي في الجزائر فقررت اللجنة التوصية ببقاء فرنسا في الجزائر وتنظيم إدارتها أرسلت[2] ثانية 12 سبتمبر 1834م تمثلت مهمتها في التحقيق حول كيفية مقبولة الاداره الجزائر فكانت التوصيتها:

- إلحاق الجزائر بفرنسا واعتبارها جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي لتصبح الجزائر خاضعة بصورة مباشرة وإدارتها.[3]
- استحداث منصب حاكم عام gouverneur générale عسكري لإدارة شؤون جزائريه يتبع الرأس الحربية؛

[1] عكوش عبد القادر، المرجع السابق، ص25.

[2] عقيلة ضيف الله، "**التنظيم السياسي والاداري الفرنسي للجزائر من بداية الاحتلال 1830 إلى بداية الثورة الجزائرية 1954**"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية، العدد الأول، الجزائر، 2001-2002، ص34.

[3] عكوش عبد القادر، **المرجع السابق**، ص40

- منح صلاحيات واسعة للحاكم العامة الجمع بين الاختصاصات المدنية الاختصاصات العسكرية؛
- إيجاد مجلس إدارة يتكون من ستة موظفين من الشخصيات المدنية والعسكرية وهو بمثابة مجلس استشاري يحدد السياسة الفرنسية في الجزائر ويتولى مهام التنسيق بين كل الشؤون الإدارية المدنية الفرنسية في الجزائر؛[1]

في المنطقة الساحلية التي خضعت مباشرة للاحتلال تم الإبقاء على النظام القديم مع الاستعانة ببعض القبائل الاخرى مثال الغرابه في الحكم باقليم وهران التي كانت تحت أحد الكراغلة لكن قرار تعيين استند إلى الإدارة العسكرية وليس قرارا اداريا، اذا كانت السلطه العسكريه هي المكلفة والقائمة على تسمية ومراقبة قادة القبائل وشيوخها والقيادة ظن الذين كانوا يحافظون على الطبقه الحاكمه الحربية لشخصيتهم.[2]

ففي مقاطعة الجزائر كانت مهمة تنصيب الأغا مهمه عسكريه اداريه فقد كان يقوم بهذه المهام التي اوكلت في بداية الأمر إلى تاجر ثم رجل دين حيث اوكلت الى الشيخ محي

[1] Claude Collot, op-cit, p15.

[2] Tableau Générale des consumes de l'Algérie colonisation, sénatus consulte – gustice, siuation au fars 1926 Emil Puster, Alger 1927, 37 .

الدين من أسرة مرابطية يتم فيها إلغاء هذا المنصب من قبل الكولونيل ماري مونج عام 1837م عندما استحدثت مؤسسة تغيب بشؤون الأهلية[1].

وفي المناطق الداخلية خاصة بمقاطعة قسنطينة التي تم احتلالها عام 1837م فإن التنظيم العائلي العشائري ظل قائما إذا كان يقوم على أساس العديد من العائلات التي خضعت للإدارة الجزائرية القديمة مقابل امتيازات مالية وعقارية وحتى سياسية[2] بالامتيازات في نهاية الأمر كانت وراء تخلي العائلات عن أحمد باي على غرار عائلة المقراني بن قانة لأجل المحافظة على مناصبها نظره سلطة الاحتلال بعد ان ادت الى يوم الولاء وقبلت بتقديم إتاوات مالية ومؤونة وجنود[3] ، حيث يقوم قادة المكاتب العربيه او شيوخ القبائل بقيادة فرق القوم، وبتقديم الفرق العسكرية لمعرفتهم وفي المقابل يحتفظ هؤلاء بمهامهم وامتيازاتهم يمارسون سلطاتهم بنوع من الحرية عكس مكانه أثناء فترة حكم أحمد الذي كان يراقب عملهم[4].

[1] Michel Allois, (1812-1884), une autre conquêt de l'Algérie, maisonneu et leusse, paris , 2001, p p 510.

[2] Michelle le vollais :fden,p589

[3] Claude collot :op-cit, p32

[4] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 41.

المبحث الثالث: المكاتب العربية:

1- بدايات ظهور المكاتب العربية:

بناء منظمة الاحتلال الفرنسي للجزائر التي انطلقت منذ 1827م[1]، بالاستعانة الجيش للمتخصص لمعرفة البلد والوصول الاتصال بالأعيان البلاد وتوجيه المستوطنين باستحداث أساليب التعاطي مع الأهالي المسلمين خلال إيجاد وسيلة مباشرة لتفادي جهل اللغوي ولهجات محلية الى جانب ادخال آليات تمكن اداره فرنسيه من التغلغل داخل المجتمع الأهلي[2]، فمن جهة تجعل الاحتلال اسهل ومن جهة أخرى تسهر على مراقبة الاهالي إداريا، هذا تنظيم المقرر أن ينصب في كل دائرة عسكرية قسمه إقليمية المقاطعة الثلاث: الجزائر- قسنطينة- وهران تحت مراقبة ومسؤولية القائد الاعلى للمقاطعات[3]، وهذه الأقاليم التي غاب عنها العنصر الأوروبي بحيث يتم إنشاء مؤسسة دائمة على شاكلة الاقليم المدنية أين تم انشاء قطاع خدماتي.

[1] سلامات بن عبد القادر، "دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال بالجزائر"، مجلة البدر، الحجم 3، العدد3، بنار، 2011، ص70

[2] فركوس صالح، "إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر"، ط1، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص12

[3] حميدي أبو بكر الصديق، السياسة الادارية الفرنسية في الجزائر، 1830-1919، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص13.

تعد عملية التفكير في انشاء مكاتب العربيه الى بداية احتلال الاولى خاصة حين وجد الاداره نفسها.[1]

واجهة السلطات الفرنسية في الجزائر أثناء توسعها العديد من الصعوبات خاصة اداره الأهالي، كونها ليس لديها اي خبره وعلم عن العادات والتقاليد المجتمع الجزائري[2]، بل أكثر من هذا كانت لا تجيد لغة هذا المجتمع وليس لها دراية بطبيعة، خاصة وأن البلاد كانت تعلوها فوضى عارمه، غازيه والجزائريين فاحدث الدوق دو او فيديو Dude Review الحاكم العام للجزائر عام 1833م[3] فرع في مكتبه سماه المكتب العربي وصار يطلق عليها فيما بعد مصطلح شؤون العربيه الذي أسندت الدراسات إلى النقيب لا موريسو وبعدها اصبح يترأسها الرائد بيليسي سنة 1837م حيث وصل هذا الأخير عمله إلى غاية 1839 م[4] اين قدم استقالته.

في سنة 1939 كان الماريشال " فال" يقوم بالإصلاحات التي كان يمارسها بيليس بقيادة الأركان العامة، كما أنه قام بوضع تنظيم خاص بمنطقة الشرق القسنطيني هذا تنظيم

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص18.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص38.

[3] مرجع نفسه، ص40.

[4] ألكس دوطوكفيل، نصوص عند الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر، إبراهيم صحراوي، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص11.

طبقة الجنرال، اي انه قام بتطبيق سياسة الحماية في مقاطعة قسنطينة تكون فيها إدارة الأهلي تحت وصاية السلطة العسكريه.[1]

وقد قام جنرال بيجو عام 1841م، بترسيم الماريشال " فالي" كحاكم عامل الجزائر، حاول هذا الأخير بتطبيق نظام، المخزن وكذلك نشر نفوذ الاستعمار الفرنسي في مختلف أقطار الجزائر.

بعدها بثلاث سنوات قرر بيجو ترتيب المكاتب العربية ووضعها تحت سلطة أوجين دوماس Daumas، أين تم اعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية بتاريخ 16 أوت 1841[2].

الى ان هذه الادارة لم تقضي حوائج الاستعمار نتيجة توسع المحتل في بعض الأقاليم، لهذا ظلت فرنسا تبحث عن اسلوب اداري استعماري تستطيع بواسطه السيطرة على الجزائريين غصبا انها وجدت نفسها في مناقشات مختلفة حول الإدارة المباشرة والغير المباشرة، لهذا كان لابد من البحث عن العناصر الفرنسية عسكرية تكيف مع الأهالي وتتوغل في أوساطهم لاجل هذا المرسوم الوزاري فيفري 1844 م[3] والذي بمقتضاه أذن تأسيس المكاتب العربية سنة 1844 م.

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص16.

[2] صالح فركوس، المرجع السابق، ص20.

[3] صالح فركوس، المرجع السابق، ص23

وفي أفريل 1845م[1] صدر بيجو قرار يؤكد وتقسيم الجزائر إداريا إلى خمس مناطق:

- منطقة مدينة تسيطر عليها إدارة مدنية تشمل العنصر الأوروبي وكل مدن والقرى الساحلية ؛
- منطقة مزدوجة يخضع عليها الحكم المدني على الأوروبيين أهالي يخضعون الى الحكم العسكري.

2- مفهوم المكاتب العربية وأهدافها:

أ- مفهوم المكاتب العربية:

بشكل المكاتب العربية عبارة عن مؤسسات متعددة الوظائف والتخصصات ذات مهام ادارية مالية، عسكرية، اجتماعيه، نفسيه، وهي بمثابة الاداره المثاليه لتطويع القبائل الجزائرية فهي بمثل المصلحة لشؤون العربيه جانب القائد العام للمقاطعة والدوائر الإدارية، تتمتع بالسلطة سلمية ومركزيه خاصة[2]، ويمارس مهمة الوساطة بين السلطه العسكرية والقبائل وقد أنشئت بناء على القرار الوزاري 1 فيفري 1844م[3]، وقد عرفها هذا القرار على

[1] سلامات عبد القادر، المرجع السابق، ص76.

[2] سلامات عبد القادر، المرجع السابق، ص78

[3] محمد العيد مطمر، "التنظيم الإداري في عهد الاحتلال الفرنسي وآثره على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس"، ع4، ماي 2003، ص42

أنه اداره متخصصة الترجمة والتحرير بالعربية إعداد الحملات والاشغال ومراقبة الأسواق والمؤسسات ويقدم تقرير حول الوضعية السياسية والإدارية للبلاد.

أما شارل ريتشارد وهو كذلك أحد رؤساء كما يلي:" إن مؤسسة مكتب العربي هي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة للتعبيرنا"[1]

ويعرفها فرديناند هيقوني Ferdinand Hugonnet والذي كان من رؤساء المكاتب العربية حيث يقول: إن المكتب العربي[2] هو حلقة الوصل بين العرق الاوروبي الذي صوتنا الجزائر منذ 1830م.[3]

ب- أهداف المكاتب العربية:

تعتبر الأهداف التي من اجلها انشئت المكاتب العربية كثيرة نذكر أهمها وهي أهداف في صالح الاستعمار الفرنسي ومن بينها:

[1] يحي بوعزيز، "تاريخ الجزائر- الموجز في تاريخ الجزائر"، الجزء 2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص34

[2] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق،ص 26.

[3] عبد الحميد زورو، نصوص ووثائق في تاريخ، الجزائر الحديث، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص177.

- توطيد نفوذ الاستعمار[1] والخداع القبائل للسلطة الاستعمارية؛
- التقليص من نفوذه رؤساء الأسر الكبيرة؛
- ضبط الإحصائيات من أجل استخلاص الضريبة؛
- مراقبة مصالح القضاء الإسلامي والتعليم العمومي في القبائل والمدارس العربيه الفرنسيه؛[2]
- مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في اداره الاهلي وتنفيذ أوامرهم؛
- مراقبة الزوايا والقادة الروحيين؛
- مراقبة التحركات القبائل وحراسه المشبوه منها.[3]

3- ضباط المكاتب العربية ومهامها:

لقد كان ضباط المكاتب العربية يشكلون صفا أو هيئة عسكرية، حيث كان يتم ترقية ضباط الى رتبة عالية وسيرت المكاتب العربية من طرف ضباط فرنسيين دو سلطه مطلقه،

[1] صالح فركوس، المرجع نفسه، ص18.

[2] المرجع نفسه، ص19

[3] جميلة يعيش، دور المكاتب العربية في التغليغل الفرنسي الجنوب الشرقي، نموذج مراسلات بيرو عرب الأغواط"، غرداية، جامعة الجزائر2، ص182.

مكلفين بالشؤون الحربية والأمن والعدالة الضرائب ومصادرة الأراضي.[1]

حيث كان ضباط مكاتب العربيه يشكلون هيئة عسكرية لا شك أن هؤلاء الضباط قد تدرجوا في المناصب الهامة وفقا للسلم الإداري العسكري منهم جنرال دوس فوكس Desvaux[2] كان في الأصل أحد ضباط المكاتب فقد بلغ تلك الرتب العالية نظرا للدور البارز الذي لعبه في السياسة الاستعمارية، بالارتقاء الى الوظيفة العسكرية ليصبح قائدا للفيلق الثالث والنقيب مارمينا Marmier[3] رئيس مكتب باتنة، الذي تم تعيينه عام 1861م عقيد بالفيلق الثاني للصباحية اما الضابط سامي الذي امضى حياته كلها في شؤون العربيه فهو جنرال جيرود Auger Aud الذي كان قائد الكتيبة العسكرية.

أما الملازم الاول مسمار رئيس مكتب عنابة فقد كان أحد قادة المباحث.

كان ضباط المكاتب العربية يتحدثون إلى مختلف الجيوش ولا سيما جيش المشاة[4]، فلم يشكوا ابدا سلك نظاميا بل انتدبوا ونذكر منهم ايضا 16 ضابطا كما ذكرهم النقيب هيغواين وصلوا إلى رتبة جنرال منهم:اليونيفيل، يارال، يازان، ديرين والذي وصل مساره

[1] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص111.

[2] جميلة يعيش ، المرجع السابق، ص182.

[3] صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871م، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، ص ص 29-30.

[4] شارل أندري جوليان، "تاريخ الجزائر المعاصرة وبدايات الاحتلال 1827-1871م، ط1، شركة دار الأمة للطباعة، 2013، ص557.

المهني في القنصليات بعد ان اضطر الى مغادرة الجزائر، وكذلك الفقيد ديكرو والذي علق نجوم الترقيه[1]، وترقى اثنان من هؤلاء إلى رتبة مارشال وهما بازان ويسكي.

- **المهام السياسيه والاداريه:**

- التنظيم السياسي لقيادات الأهالي؛
- إعداد البيانات والمعلومات حول القادة وعائلات الاهالي المتنفذه؛
- إعداد الوثائق التاريخية حول القبائل؛
- معاينة الجرائم والجنح المرتكبة بالاقليم الخادع للعسكريين من قبل الأهالي والبحث عن مرتكبيها[2]؛

كان ضباط المكاتب العربية لا يتوفر لديهم إلا عدد قليل من صباحيه وهذا بداية 1844م عندما كلفوا بالوظائف السياسيه والاداريه، فقد أسندت إليهم مهام استعمارية كثيرة ساعدت دون شك قوات الفرنسية على فرض هيمنتها على البلاد مدة طويلة من الزمن.[3]

[1] المرجع نفسه، ص558.

[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص31.

[3] شارل روبير أجيردون، المرجع السابق، ص252.

فضباط المكاتب العربية كانوا في الأصل عسكريين وفي الحقيقة أن المؤسسة المكاتب العربية هي مؤسسه عسكريه وانها بمقتضى عوامل كثيرة ادت الى ظهورها كهيئة منتدبه أسندت إليها مهام كثيرة ووظائف شتى من أجل تدعيم ركائز الاحتلال بالبلاد[1].

4- أهمية ضباط المكاتب العربية في الإدارة فرنسيه:

تمكنت المكاتب العربية من استقطاب كل القيادات العسكرية التي تمثل النخبة فكل ضباط المكاتب العربية تابع تكوين عالي في المعاهد التقنية والنفسيه والاداريه وهو ما دفع الإدارة الاستعمارية الى اصدار مرسوم يحدد مهام رئيس المكتب العربي ثم جاءت امرأة ديسمبر 1846م[2] يتوجه منصب نائب رئيس المعهد العربيه المساعده هؤلاء على إدارة المكتب ثم جاء القرار الوزاري 13 فيفري 1852م[3] يزعل من هؤلاء انهم دائما ينوبون عن رئيس المكتب في العديد من القضايا ثم جاء الحاكم العام (أندرون Random) وإصدار المرسوم المؤرخ 7 جانفي 1854م[4] لتطوير اداء المكتب، قصد إنهاء الوضعية الخاصة لهم وهذه التغيرات هي التي منحت للمكاتب العربية أهمية فوجدت لجنة التفتيش عام

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص32.

[2] أبو القاسم سعد الله، "الحركة الوطنية"، المرجع السابق، ص20.

[3] صالح فركوس، المرجع السابق، ص142.

[4] فاطمة حباش، "المكاتب العربية ودورها في الحد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844-1870م"، مذكرة دكتوراه، قسم التاريخ، علم الآثار، جامعة وهران، 203-2014، ص241.

بموجب المرسوم الرئاسي 11 جوان 1858م[1] وتكمن الأهمية في النوعيه الخاصة لهؤلاء الضباط الذين يعتبرون متخصصون في القضايا الاهليه، فهم يمثلون الواسطه بين الأهالي والسلطات سواء بواسطة الكتابات او الشفاهة.

5- الدور الإداري للمكتب العربيه:

تعتبر مؤسسة المكاتب العربيه لها مهام إدارية كثيره عن مهام العسكرية، حيث قامت بتقسيم القبائل عن طريق سياسة فرق تسد من اجل اضعاف تلك القبائل، وكذلك كافة سياسة إدارية تستهدف التخلص من رؤساء الأهالي وتجسيد الاداره المباشره للقبائل.

ولقد صارت الوظيفه القرائية من بين أهم الوظائف الإدارية التي تكلفت بها المكاتب العربية في 22 فيفري 1841م[2]، وضع مراسيم تخص التنظيم القضائي على أساس الاختلاط بالقضاء الفرنسي كما كان للمكاتب الحق في مشروعية معاقبة الاهالي بغرم يتراوح من 1 إلى 15 فرانكا بالحبس من 1 إلى 5 أيام في مخالفات بسيطة التهاون في دفع الضريبة أو رفض القيام بالأوامر[3].

[1] فاطمة حباش، المرجع نفسه، ص242

[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص163.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص174.

كذلك فيما يخص اختيار القضاة " المخلصين لفرنسا" من أجل سير إدارة المكاتب فقد الذين تم وضعهم تحت وصاية إدارة شؤون العربية[1] التي كان يرأسها النقيب بواسون القاضي محمد الشاذلي القسنطيني الذي تكلم منه بعض الأهالي من حكمه وكان محاكمته في قصر الحاج أحمد باي قسنطينة[2].

وذكر تقرير فرنسي من امضاء النقيب شادي Saddé رئيس الشؤون العربية وخلال شهر ديسمبر 1844م[3] قام محمد الشاذلي وقضاه تلمسان ووهران بزيارة فرنسا تلبية لطلب الملك لويس فيليب حيث تم خلال هذه الزيارة الاطلاع على المراكز التعليمية والقضائية.[4]

كانت الضرائب شديدة التنوع هذا الشيء الذي ادى الى تألم الاهالي نظرا لقساوتها خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة، ومن بين الضرائب التي تم فرضها على الأهالي نجد ضريبه العاشور في نفس الوقت كان المعمرون هم من ينتفع بها من أجل تحسين معيشتهم.

ظلت الإدارة الفرنسية تفرض على سكان براء باهظة على الرغم من انتشار المجاعات والأوبئة والجراد.[5]

---

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص112.

[2] المرجع نفسه، ص106.

[3] عبد الحميد زورو، "نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر"، المرجع السابق، ص117.

[4] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص252.

[5] صالح فركوس، المرجع السابق، ص113

وكان محمد المشدلي البرلمان الفرنسي وبعض المشاريع المتعلقة بها.

لكن ورغم كل الظروف لم يكن كل القضاة مثل الشاذلي القسنطيني حيث ظلوا أوفياء لأمهاتهم وطنهم يكافحون العدو الغازي فنجد المفتي ابن العنابي الذي ظل وفيا لوطنه وقد كان شديد العنف للسلطات الاستعمارية على خلقها للاتفاق الذي حصل بين الداي حسين باشا و الكونت "دي بورمون".[1]

وقد كان موضوع تحت الرقابة الاستعمارية الفرنسية، حيث طلب منه تسليم بعض المساجد بالعاصمه لجعلها مستشفيات الجيش بل هو أكثر من ذلك قام الجنرال كلوزيل مؤامرة ضده قرر اثرها سجن المفتي ثم نفيه.[2]

في حين كانت ميزانية الخزينة الفرنسيه تستمد مواردها من جباية الضرائب وفي هذا الصدد يقول "شارل ريتشارد" النظرائد من القبائل تشكل ثلث ما ينبغي أن يكون بالنسبه لثروات الأرض غير أنها كانت تثقل كاهل الفقراء الذين يتحملون الجزء الأكبر منها.[3]

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص313.

[2] صالح فركوس، المرجع سابق، ص118.

[3] المرجع نفسه، ص119

الفصل الثاني:هيكلة الإدارة الجزائرية

المبحث الأول:النظام البلدي.

المبحث الثاني:التوزيع الديمغرافي في الجزائر.

المبحث الثالث:الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

الفصل الثاني:هيكلة الإدارة الفرنسية في الجزائر:

المبحث الأول: النظام البلدي:

1- بداية تنظيم البلدي:

حملت فرنسا معها تصميم النظام البلدي المعروف وكيفية تنظيمه بشكل موحد خاصه ذلك المتطابق في البلديات الريفية ذات كثافة الشيء في المدن ذات الكثافة العالية ووحدة في الجزائر ثلاثة أنواع[1]:

أ- تلك الموجودة في بعض المدن على غرار مدينة الجزائر، وهران، قسنطينة، المدية، شرشال، مليانة، بجاية.

ب-تلك التنظيمات الخاصة بالقبائل في نطاق قبائل الرحل .

ج- تلك الموجودة في القرى حيث تستمع فيها العديد من القرى بسرعه حاولت فرنسا فرض نظام بلدية فرنسي معدل حيث يتأقلم مع الجزائر وطبيعتها الجغرافية حيث يتواجد الأهالي لكثافة معتبرة ويمكن تطبيقه أيضا في المناطق الجبلية والريفية[2]، أين حافظت الإدارة القبلية

[1] Charles Louis de méville : dictionnaire de la législation algérienne 1830-1860.p206

[2] IDEN ,p213

إلى نهاية صدور قانون السيناتور 1863م[1]، على خصوصيات التسيير الذي يقوم على مبدأ الجماعة والمكاتب العربية فجاء قرار تنظيم القبائل في اطار اقليمي دوار فرنسي معدل للقرى الفرنسية les villages وأصبحت النظام البلدي يقوم على البلديه.[2]

2- أشخاص البلديات وهياكلها:

2-1-رئيس البلدية:

يمثل المتصرف الإداري للبلديات المختلطة رمز النظام الاستعماري نظرا للعديد من المهام المسندة إليه وما ورثه المحافظون المدنيون منذ 1840م[3] ثم المكاتب العربية العسكرية، المتصرف الإداري قاضي ورئيس بلدية ومقاول ورجل بنك فهو المتصرف الممارس لمهام رئيس بلدية ودوره بطريقة أساسية، وحددت مهامه بموجب المرسوم الصادر في 1868م، وقبله بالأمر الصادر عام 1847م[4]، فهو رئيس البلديه موظف دولة وموظف السلطة المركزية، فهو ضابط الحالة المدنية كما يمثل مهام قاضي التحقيق

[1] Mac Carthy, de l'Algérie et dis colonies revne de l'orient just rouier en paris 1849.p478

[2] IDEN,p485

[3] Jean Marie Antoine de lanessan, l'expansion coloniale de France, étude économique, politique imprimerie, générale, paris, 1886.p p 87-89

[4] Louis Baudictour, histoire de la colonisation de l'Algérie en Challine Aimé, paris, 1860.p449

وقاضي حكم لدى المحاكم إلى جانب القيام بمهام الشرطة العامة كترقيم الأسلحة واستقبال في طلبات التجنيس ومقررات الدوار والبائع للجرائد[1] إلى جانب ا الإشراف على اللجنة الخاصة بمراجعة قوائم الانتخابات بالإضافة إلى الحفاظ على الأمن وتنظيم مراكز مراقبة الغابات ويشارك أيضا في توزيع المساحات الخاصة بالوعاء الضريبي وإعداد تقرير دوري حول البلدية.[2]

2-2-موظف البلدية أو وكيل البلدية:

هو شخصية مدنية قانونية البلدية تمثيلية المتصرف الإداري ويقوم بإعداد الميزانية وصياغة ومتابعة تنفيذ قرارات اللجنة البلدية، ويمثل البلدية المختلطة أمام العدالة[3]، كما يقوم بنشر قرارات شرطة البلدية لكن هذه القرارات ذات الصبغة الدائمة والعامة يجب أن تتم المصادقة عليها حتى تصبح نافذة والوصايا عمل هذا المتطرف الإداري واضحة على نقيب رئيس البلدية[4]، فهي وصاية كاملة صلاحية إذ يقوم بتسمية الوظائف في البلدية ويقود لاشخاص الاداريين للبلدية: القياد، الكتاب العامون، رجال الشرطة، ويضاف الى هذا يقوم بالحفاظ على الامن العام من خلال الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها إذ يمكن أن يكلف

[1] IDEN,p453

[2] IDEN,p460

[3] Claude Collot, les institution de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), C.N.R.S et office de Alger, paris.82ح

[4] IDAN ,p107

يسخر مصالح حراس الغابات ومصالح الجيش وحاميات الجيش للقيام باعمال تكون نطاق صلاحياته[1] على غرار تسيير العمليات لفرض الأمن العام كما يمكن أن يسند هذا العمل للأهالي حيث كان يكلف المسلمون منذ عام 1868م بحراسة الغابات حراسة التناوب للتجنيد الإجباري.[2]

3-2 ضابط الشرطة القضائية:

هذه المهمة المسندة تمثل نوعية استثنائية، حيث كانت مسندة للقائد العسكري الدائرة بموجب قرار صادر عام 1868م ثم اسندت الى رؤساء الدوائر المقاطعة ومن المهام المسندة إليه القيام بالتحقيق في الجرائم والأخطاء وفرض الغرامات ويتلقى التقارير من الجهة الأمنية والبلدية الإدارية، وقد تشابهت المهمة العديد من التناقضات والتضارب بين المتصرف الاداري والقاضي وهو ما يطلق عليها تضارب صلاحيات.[3]

[1] Exposé de l'état actule de la société arabe du gouvernement et de la législation qui lorégit imprimaine du couvement 1844.

[2] IDAN,p73.

[3] Charles louis, indan p230

4-2- قاضي القضاة:

متصرف اداري حقق استمرارية عمل ضباط المكاتب العربية والمحافظون المدينون إلى غاية 1870م فإلى غاية هذا التاريخ كما يمارس السلطات التأديبية الموسعة منذ 1834م [1] حيث أصدر بيجو 12 فيفري 1844م[2] مصنفة الأخطاء والجرائم فصنف الأخطاء التي لا يكون جزائها الحبس وقيمة المخالفات، فتم تحديد صلاحيات على اساس ان رئيس المجلس الإداري يتم تعيينه من قبل الوالي من قائمة تضم ثلاثة أعضاء مقترحين من قبل اللجنة البلدية.[3]

ليكن الضامن لانطلاق الأشغال في هذه البلديات التي كانت تضع الشروط للتوظيف إذ كانوا يختارون من قبل الموظفون في الاداره المدنيه او من بين الضباط اوصاف الضباط المقترحين من قبل الدوائر والمقاطعات بشرط واحد وهو معرفه اللغه العربية أو الأمازيغية.

[1] IDAN,p234

[2] Louis de boudicour, idan, p450.

[3] Claude collet, idan, p110.

2-5- اللجنة البلدية:

مع تحديد البلدية ذات صلاحيات الكاملة والتي تميزت بوجود مجلس بلدي بموجب القرار الصادر في ماي 1868م[1] تم إنشاء لجنة بلدية تمارس مهامها في إطار دراسة وتنسيق بين ممثلين المجموعتين الإسلامية والأوروبية، لكن بطبيعة تشكيلها وكفاءتها اصبحت عباره عن مجلس بلدي أكثر منها إليه لإخضاع المجتمع الإسلامي للاستيطان والإدارة الاستعمارية، فالى جانب طبيعة التشكيلة غير العادلة .[2]

2-6- نظام الجماعة:

تعتبر الجماعة تجمع شعبي محلي ثابت من اشهر تنظيمات الإدارية الجماهيرية التي حاولت فرنسا استغلالها وتوظيفها توظيفا إداريا، فيه تشكل من أشخاص ينتخبون من نفس العائلة يرتبطون برابطة الدم ويستقرون عادة في الدشرة[3]، فهي تشكل القاعدة التشكيلية الاجتماعية ظلت قائمة بفعل التضامن والمصالح المشتركة بين أعضائها، فهي لا تشكل العالم منغلق لكن وحده انسانه منظمه مهيكلة في إطار القبيلة وعلاقاتها مع السلطة سواء

[1] Kamel Kateab, européens, et juifs en Algérie (1830-1962), représente et veabte des population INED -2001.

[2] INDN,2001 ,p90

[3] Claude collet, indan, p118

بزاويه او البايلك قبل الاحتلال او السلطه الفرنسيه بعد الاحتلال، اين أبرزت جماعة والشيوخ ودورهما في تحصيل الضرائب على غرار رجالات البايلك ودار السلطان[1].

7-2- المراكز الاستيطانية:

تعتبر المراكز الاستيطانية رمز ودليل على تواجد الأوروبي الاستيطاني في البلديات المختلطة أي في الأقاليم التي ظلت حكرا على الأغلبية المسلمة الجزائرية وقد جاءت القرارات الصادرة في أبريل 1846م التي نظمت وسيرت اللجان المكلفة بدراسة مشاريع إنشاء المراكز الاستيطانية الذين اعتبروا أن الهجرة نحو الجزائر أمل جديد إذ شهدت الفترة 1830- 1870م[2] وهي المرحلة الأولى العديد من العناصر المحركة لهذه المراكز تحرك ديمقراطي وتحرك سياسي، إذ تتطور السياسة لغرس المستوطنين الأوروبيين.[3]

الإدارة تقوم ببناء عمارات اداريه (البلدية، المدرسه، مكاتب البريد) وتصدر شهادة إنشاء هذه ويمنع كل الإمكانات وشروط المادية الكفيلة بتوفير الموارد المالية وأملاك البلدية، التي يمنح حق الانتفاع بها لسكان المركز لتحول هذا الاخير الى شخصية معنوية في شكل دائرة أو ملحقة إدارية، ويحتوي مركز في حادثة على أراضي صالحة للزراعة

---

[1] Coulde collet , indan,p123.

[2] Idan, p125

[3] Maccarthy, idan,p500

واسعة تختلف مساحتها من منطقة الى اخرى، غير ان هذا المركز في بعض الأحيان لا تكون له ميزانيه خاصه نظرا لضعف موارده.[1]

3- البلديات كاملة الصلاحيات (les communes de plumes exercices)

لم تعرف المناطق المدنية في الجزائر تنظيم البلدية واضح المعالم، ويعود ذلك الى الضغط الذي يمارسه المعمرون باستمرار من أجل توسيع مناطق الحكم المدين وتحقيق الإدماج قرارات السلطات[2] الاستعمارية المختصة أكبر مساحة ممكنة من أراضي بلديات، وتنظيم بلديات مختلطة في المناطق المتبقية في انتظار تحويلها او ربطها بالبلديات كاملة الصلاحيات لذلك دمجت بالبلديات كاملة الصلاحيات العديد من الدوائر التي كانت تأسست بموجب قانون سيناتوس كونسيلت 1863م[3] اضافة الى بعض القبائل، واخضع الأهالي والاوروبيون فيها لنفس النظام البلدي.

[1] Idan,p505.

[2] Cloude collet, op cit,p93

[3] Idna,p94

بالنسبة للبلدية " كاملة الصلاحيات" فإن كلود كله يعرف بانها:" بلديه لا مركزية وهي جماعة محلية لها شخصيه القضائيه وميزانية منتظمه، وديمه مالية وتسيير بواسطة التجمع سلطة تنفيذية منتخبة من طرف السكان"[1].

وقد أنشأ هذا النوع من البلديات في المناطق الخاصة للسلطة المدنية، وقد نص التشريعات الفرنسية على أن كل منطقة تعرف تواجد معتبرا الأوروبيين بحيث يكون فيها عدد الناخبين أكثر من 25 ناخب فرنسي[2] يستطيعون بطلبهم الجماعي أن يؤسسوا بلدية كامله، وبذلك فان البلديات كامله صلاحيات لا تشمل المناطق المدنية بل تتواجد في أجزاء منها فقط[3]، فاما تأسيسها سيتم بموجب تقرير من وزير الحرب و باقتراح من الحاكم العام ويحدد مجالها الترابي بواسطة المجلس الاعلى، لكن رغم ذلك فقد أسست بعض البلديات بموجب قرار الحاكم العام ويحدد مجالها الترابي بواسطة المجلس الاعلى، لكن رغم ذلك فقد أسست بعض البلديات بموجب قرار الحاكم العام أو قرارات ولائية[4]، وبلدية قديمه كامله صلاحيات او تأسيسها على إنقاذ مركز استيطاني التابع لبلدية المختلطة.

يترأس البلديات كامله صلاحياتها رؤساء بلديات فرنسيون ينتخبون من طرف المجالس البلدية، ويخضعون لنفس القانون المطبق على رؤساء البلديات في المتروبول، ويساعدهم في

[1] Charloes louis, idan, p256.

[2] Idan, p260.

[3] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص287.

[4] نفس المرجع، ص288.

أداء مهامهم مجلس بلدي منتخب يضم عدد من المستشارين المنتخبين من طرف مواطنيهم[1].

وبنسبه للعضوية في المجلس البلدي، فإن البلديات الجزائرية قد اجمعت لنفس التشريعات الفرنسية بل أدخلت عليها بعض التعديلات المتمثلة في السماح للأجانب غير المجنسين بجنسيه الفرنسيه باختيار ممثليهم، كما وافق على تمثيل الأهالي غير المجنسين سواء اليهود والمسلمين[2]، وقد شكلت قضية تحديد نسبة الإعفاء المسلمين الذين يتدخلون في تشكيلة المجلس البلدي مشكلة من المشاكل الصعبة للسياسة الاستعمارية في الجزائر[3]، بحيث يعطي للأهالي المسلمين الجزائريين تمثيل محدود للغاية لا يتوافق مع ثقلهم الديموغرافي وتضحياتهم الضريبية، وهو ما جعل مصالحهم مهدورة[4] وبالنسبة لدورات المجلس البلدي فإنه يجتمع في دورته العادية أربع مرات في السنة وذلك خلال شهر فيفري، ماي، أوت، وتدوم مدة كل دورة 15 يوما قابلة للتمديد اذا وافق على ذلك كما يجتمع المجلس البلدي إذا طلب ذلك الوالي أو رئيس الدائرة او اغلبية اعضاء المجلس البلدي[5] ويناقش المجلس مختلف القضايا التي تدخل في خانة

[1] Cloude collet , indan,p101

[2] Idan, p105.

[3] Claude collet, idan, p77

[4] Idan, p78

[5] Kamel kateab, p89

اختصاصه[1] والمتعلقة أساسا بالتصويت على الميزانية وتسيير الأملاك البلدية.

4- البلديات المختلطة (les communes mixtes):

يطلق مصطلح البلديات المختلطة على المناطق التي يطغى فيها العنصر الأهلي، ولا يوجد بها عدد كاف من المستوطنين يسمح باجراء عمليه انتخابيه[2]، وكذلك اقسام التي بدأ فيها السكان الأوروبيين بتأسيس بعض المؤسسات تحت الحماية الخاصة الاداره المدنيه او القياده العامه، ويوجد هذا نوع من البلديات في المناطق العسكرية* والمناطق المدنية[3]، حيث يوجد تشابه بين ادارة البلديات المختلطة في مناطق الحكم العسكري وادارة البلديات المختلطة في مناطق الحكم المدني، لكن مع بعض الاختلافات الهامة في ما يخص طبيعة هذه البلديات وطبيعة الحاكم الذي يسيرها[4] والذي يأتي على رأس كل واحدة منها وتختلف البلدية المختلطة تمام الاختلاف عن البلدية كامله صلاحيات، فهي مقاطعة جدا واسعه مساحتها مساحة الدائرة في فرنسا وأحيانا تفوق مساحة عماله فرنسا، سكانها في الأهالي

[1] Idan,p93

[2] Claude collet, idan, p123

* درس من النوع من البلديات، البلديات المختلطة في مناطق الحكم العسكري

[3] Claude collet, idan, p127

[4] Louis de baudicour, idan, p333

الذين يعادل عددهم عدد سكان اقليمين عدد سكان في بلدية المختلطة بين 20000 60,000 وبضعة مئات من الأوروبيين[1].

والبلديه المختلطة بهذا الاسم تحمل ترتيبات وتنظيمات خاصة بالادماج، حيث تحتوي في مجلسها البلدي على عنصرين أوروبيين منتخبون واهالي معنيون[2] وهي عباره عن مؤسسه انتقالية بين بلديات الأهالي في مناطق الحكم العسكرية التي يسهرها الضباط العسكريون والبلديات كاملة الصلاحيات في مناطق الحكم المدني التي يثيرها الحكام المدنيين وقد أنشئت هذه البلديات بهدف التحضير للاستيطان وضمان هيمنة الاستعمار على الأهالي المسلمين[3]، وأجاب حيز مكاتب للبلديات كاملة الصلاحيات تتركز مختلف سلطات في البلدية المختلطة في يد موظف مدني يسمى الإداري وأعوانه الذين يساعدونه في أداء مهامه، حيث يرأس كل بلدية مختلطة متصرف اداري الذي يعد بمثابة رئيس البلدية[4] يساعده مجموعة من الأعوان، وهم: أمين ويعين المتصرفين الاداريين لهذه البلديات الانتقالية من طرف الحكومة كما يتقاضون أجرهم ويعزلون من طرفها، وهم يمثلون رؤساء البلديات الانتقالية من طرف الحكومة من طرفها، وهم يمثلون البلديات التي يرأسونها.[5]

---

[1] Idan,p334

[2] صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص83

[3] نفس المرجع، ص66.

[4] Mac carthy, p220

[5] Idan,p223

المبحث الثاني: التوزيع الديمغرافي في الجزائر:

إذا كانت فرنسا قد اعتمدت سياسة مزدوجة في مجال الاستماع فمن جهة شجاعة الهجرة وحرضت على تعمير البلاد بالأوروبيين بمجرد الاحتلال فبين سنتين 1840-1845م، مؤسسة مراكز للاستيطان في الساحل في متيجة وهران وسكيكدة وعنابة كما أن الجمهورية الثانية جعلت من الجزائر مقاطعة فرنسية أما الجمهورية الثالثة فقد خطت بزيادة الاستيطان خطي شاسعة، ففي 1830 كان عدد الأوروبيين في الجزائر 344000 مقارنة بعدد السكان الجزائر الذي كان ذاك حوالي 4770 ألف نسمة[1]، العلاقة بين المستوطنين سلطات استعمارية مدينة فهم الركيزة الأساسية التي كان يقوم عليها لتحقيق الادماج بل هم الذين متحمسين أكثر لهذه الفكرة.[2]

ومن جهة أخرى قامت فرنسا والتهجير والنفي والاستبعاد فبعد ما صدرت أراضي المزارعين الجزائريين في الساحل وفي السهول الداخلية الواعره مما ادى الى افكارهم تدريجيا.[3]

[1] خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، العدد71، 1983، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ص ص 63-64.

[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الرويبة، 2010، ص58

[3] خلف التميمي، نفس المرجع السابق، ص 26

كذلك هناك من الجزائريين من ربح للعمل لدى المستعمرين فبعد أن كان مالكا للأرض اصبح خماسا فيها وترجع المحاولات الاولى[1] لتشغيل اليد العاملة الاهليه في مقاطعة وهران إلى سنة 1855م، وكذلك تناقص عدد سكان الجزائر في كل عام خاصة خلال السنوات 1851-1870م وهو ما يتضح في الرسم التالي:

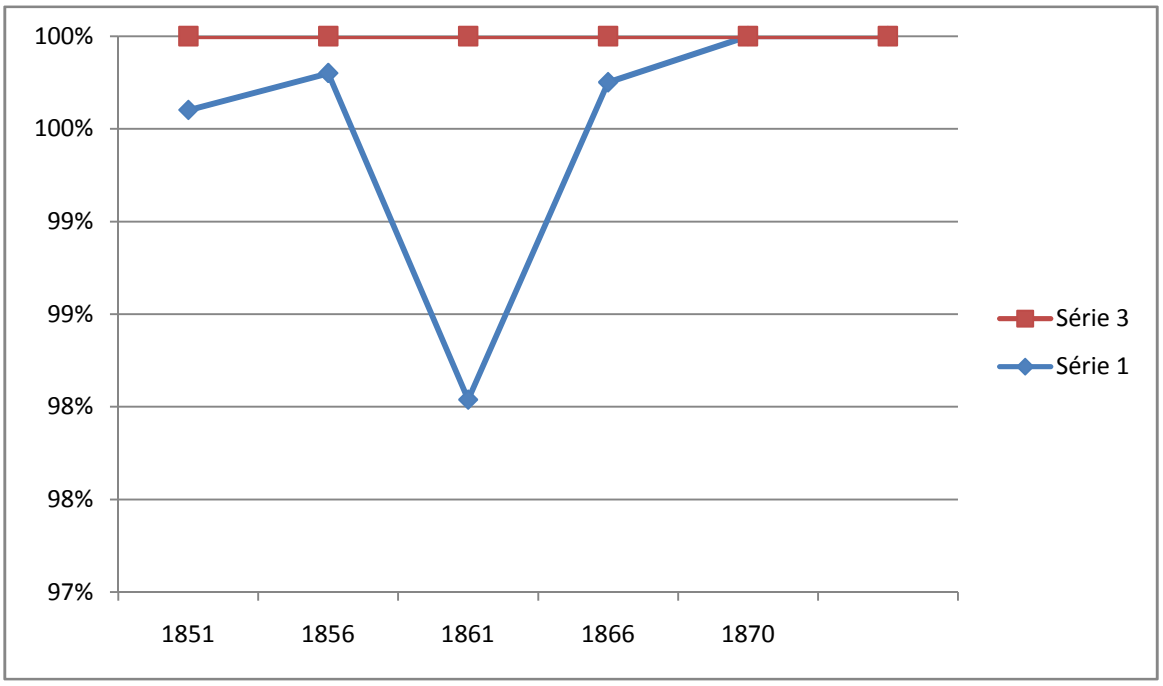

رسم بياني متوسط تعداد السكان في الجزائر خلال سنوات 1851-1870[2]م

خلفت السياسة المتبعة للاستشار بالأراضي الأكثر خصوبة مجاعات كبرى في المجتمع الجزائري من أهمها مجاعة 1865م، فقد عرف إنتاج الحبوب تراجعا وإزداد أسعار المواد الغذائية كما شهدت الجزائر

[1] خلف التميمي، نفس المرجع السابق، ص44.

[2] فردريك معتوق، مسرح العمال المهاجرين في فرنسا (1973-1978)، المؤسسة الجامعية للدراسات، (د.ب.ن)، 1985، ص16

أزمة اقتصادية بين سنوات (1867-1869م) [1]

وصاحب الجفاف الذي عانته الأرياف خاصة الكوليرا وملاك المواشي حيت انخفضت الثروة الحيوانية 8 مليون رأس غنم 1865م[2].

كما أن المدن عرفت إنتشار الأحياء القصديرية على هامشها هروبا من الريف ومثال ذلك مدينة الجزائر والتي كان لا يحيط بها ما لا يقل عن 8 أحياء قصديرية ومعدل سكان كل حي لا يقل عن 5 آلاف نسمة[3] ، كما أن هذه الأحياء تفتقر إل المرافق الصحية مثل المياه والكهرباء...الخ[4] أمام هذا الوضع بد أن الهجرة إلى فرنسا والتي كانت في أغلبها عفوية للعمل من أجل البحث عن الرزق، خاصة حين ازداد نفوذ الجالية الأوروبية وأصبحوا يشكلون قوة داخل فرنسا من خلال الجمعيات العديدة للدفاع عن مصالحهم[5] في الوقت الذي تم تجريد أبناء البلاد الأصلي من مصادر عيشتهم وأرهقتهم الضرائب دون الحصول على

---

[1] فريدريك معتوق، نفس المرجع السابق، ص 115

[2] يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزء2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص36-37.

[3] جغلول عبد القادر،"**تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، تر:فيصل عباس**"، ط2، دار الحداثة، بيروت، 1972، ص167.

[4] شلالي عبد الوهاب، "**أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في مناجم 1913م-1966م**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004، ص 96-97.

[5] شلالي عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص117-119

المقابل وفي البداية كان الاتجاه نحو الداخل لكن مع تطور الصراع انتقل الفرد الجزائري في الهجرة نحو الخارج.[1]

أحدثت سياسة الاستيطان المتعدد العديد من الانعكاسات الكارثية فقد تم تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا وماديا بعد أن أطال التحطيم البرجوازية الجزائرية في المدن الكبرى بحيث استوطن العنصر الأوروبي المدن بنسبة 6.63 % عام 1868م[2].

المبحث الثالث:مشروع الاستيطان الفرنسي في الجزائر:

2-1- تعريف سياسة الاستيطان:

الاستيطان شديد الصلة بالاستعمار، وهو مرحلة موالية له وتمثل حده الأقصى، ولا يتم الاستيطان إلى في بيئة ومناخ استعماري يشرف عليه ويرعاه وهو ينهب الأرض ويملكها.

الاستيطان من أقدم أشكال الاستعمار، إذ تتوفر في هذه المستعمرات نسبة كبيرة من المستعمرين، يسبب هجرة من بلد الأم إلى البلد المستعمر لاستقلال ثروات هذه المستعمرات والإقامة فيها.[3]

ومثال هذه الهجرة نجد بأن الاستيطان الأوروبي الذي عرفه العالم، وقد كانت سياسة

[1] قنان جمال، "**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر**"، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 1994، ص212.

[2] شلالي عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص130

[3] المدني أحمد توفيق، "**كتاب الجزائر**"، المؤسسة الوطنية لاتصال، الجزائر، 2010، ص 211-220

الاستيطان عبارة عن كتلة اجتماعية واحدة متكاملة لغويا،[1] ثقافيا، وهو عصب الحياة الاقتصادية والسياسية والإدارية في الجزائر في ظل الاستعمار فتصير سياسة الاستيطان في مجالها الاقتصادي الانسان نفسه ينبغي أن يسلب بالعمل لصالح المستعمر[2]، لذلك كان يسخر الإنسان للعمل الشاق بالأجر الزهيد حتى يظل الإنسان منتجا يجب أن يسلب من مقوماته الفكرية والإنسانية، كما يسلب العديد من حريته وانسانيته حتى يظل طابعه الأساسي هو الخضوع والعمل[3].

لجأت الإدارة الفرنسية إلى استصدار قرارين هامين سنتين 1844-1846م يضاف بمصادرة الأراضي الجزائرية غير المزروعة والأراضي التي يملك أصحابها وثائق تثبت الحيازة الملكية، وزعت على القادمين الجدد، فتم إحصاء نهاية عهد بيجو 100 ألف مستوطن أوروبي موزعين حسب الجنسيات الآتية: 53.5% فرنسيين، 28% إسبان، 3% إيطاليين، والباقي من جنسيات مختلفة[4] وقد ارتفع عدد المعمرين الأوربيين بالجزائر 31 ديسمبر 1840م[5] ووصل عددهم 28 ألف من بينهم 13 ألف فرنسي والبقية إيطاليين وخلال الفترة 1845-1851م إرتفع عدد المستوطنين من 25335 إلى 41558 مستوطن مثل

[1] نبهان يحي محمد، "معجم مصطلحات التاريخ"، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص23

[2] بن إبراهيم الطيب، "الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر"، دار المنابع، الجزائر، 2004، ص157

[3] عميراوي حميدة، "من تاريخ الجزائر الحديث"، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص70

[4] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص223.

[5] أحمد توفيق المدني، المرجع نفسه، ص224.

الفرنسيون بنسبة 50% منمجموع هؤلاء ليرتفع العدد خلال السنوات اللاحقة إلى 131483 مستوطن 50% فرنسيون، 32% إيطاليون وقد استفاد المعمرين من 800 هكتار بمدينة وهران تقدر مداخيلها بنسبة 3374 ألف فرنك.[1]

خلال سنوات 1848- 1852م هي السمة المميزة لهذه الفترة، ثم إرسال ما يقرب 12 ألف شخص من هؤلاء إلى الجزائر، سلمت لكل واحدة قطعة أرض ومسكن وقد اتجهت الإدارة الفرنسية لتشجيع الاستيطان.[2]

2-2- أسباب سياسة الاستيطان الفرنسي للجزائر:

من بين الأسباب والدوافع التي أدت بالهجرة الأوروبية إلى الجزائر، هو إيجاد سكان واسع لفائض السكان نتيجة لانفجار الديمغرافي الذي شهدته أوروبا[3] مما أدى إلى تضاعف الهجرة الأوربية عامة والفرنسية بصفة خاصة بداية النصف الأول من القرن 19[4]، نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المواكبة للثورة الصناعية، والتحولات السياسية فالهجرة علاقة بنجاح البرجوازية التي أسست أنظمة سياسية واقتصادية في أوروبا، الأمر الذي أدى

[1] حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص76.

[2] الطيب بن إبراهيم، المرجع السابق، ص160.

[3] فرحات عباس، "ليل الاستعمار"، تر:أبو بكر رحال، ط خاصة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.، ص114.

[4] حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص71.

بها إلى البحث عن مواطن نفوذ للاستيطان لها، واستغلال خيرات هذه البلاد لتصنيع منتجات جديدة توجه للبلد الأم وجعل هذا البلد سوق خارجية لتصريف منتجاتها[1].

كان شمال إفريقيا وخاصة الجزائر من أهم البلدان التي يمكن الاستيطان فيها[2]، فتعد سنة 1830م بداية قوية للاستيطان الأوروبي في الجزائر، حيث كانت الهجرات الأوروبية متنوعة فمنها الدائمة ومنها المؤقتة، وبذلك ظهر المستوطنين إلى جانب المواطنين انطلق التوسع الاستيطاني الذي كان توسع عسكري مثلما كان توسع مدني، من فكرة الأراضي الغير أوروبية تعد مناطق خالية من الحضارة[3]، بالإضافة إلى الفراغ النسبي الذي كانت تتسم به بلدان المغرب العربي.

إلا أن الفرنسيون حرصوا على الاستحواذ على أفضل الأراضي التي كانت للأهالي، وأن فرنسا أدعت بأن الجزائر تعتبر من ممتلكات فرنسا تحت إشراف وزارة الحربية الفرنسية، وعلى هذا الأساس بدأ تدفق المعمرين بأعداد هائلة لكل سنة من المستوطنين من مختلف بلدان أوروبا.[4]

---

[1] بن يوسف تلمساني، "التوسع العمراني في الجزائر"، دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص105

[2] عباس فرحات، المرجع السابق، ص120.

[3] حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص73

[4] حميدة عيمراوي، المرجع السابق، ص75.

وكان وراء هذه السياسة الاستيطانية مدارس كثيرة منها، المدرسة الألمانية التي ظهرت أواخر القرن 18 وبداية القرن 19[1]، والتي اعتمدت على مبرر المجال الحيوي والذي مفاده تزايد السكان بأوروبا عامة وألمانيا خاصة بغرض الزحف نحو الشمال إفريقيا للعمل على إيجاد مساحات شاسعة ليستوطن بها المهاجرون الألمان[2]، لهذا انطلق الأوربيون يشعرون كغيرهم بأن عليهم رسالة واجب القيام بها، وهي استيطان واستثمار، لأنها انطلقت من مستويات الاهتمام بالتوسع قصد استيطان هذه البلاد واستغلال خيراتها.[3]

وفي الوقت الذي كان أصحاب الثروة يبحثون فيه عن مجالات وفرص الاستثمار، اشتدت الدعوة للهجرة واستيطان الجزائر، وفتح مجال واسعا أمام الراغبين في شراء الأراضي واستغلالها بحرية، على يد الجنرالات[4] فرنسا.

وبواسطة مشاريعهم التي كانت بمثابة الطريق المباشر والسهل لمضاعفة الهجرة الأوروبية وتوطيد الاستيطان في الجزائر، ومنهم الذي كان مصرا على مواصلة تطبيق مختلف المشاريع والتي تضم أيضا المشاريع الاستيطانية في الجزائر[5] خاصة بعد اكتشاف جواسيس وقناصلة فرنسا طبيعة الأرض الجزائرية والمناخ المعتدل الذي يسود على الأغلب.

---

[1] الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، خلفيات وأبعاد، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007، ص192

[2] عميراوي حميدة، المرجع السابق، ص76.

[3] الغالي غربي، المرجع السابق، ص203

[4] يوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص236.

[5] عميراوي، مرجع سابق، ص80

وكذلك التيارات الفكرية التي لعبت الدور المنوط به لتشجيع الهجرة والاستيطان بالجزائر[1]، والذي اعتبر كل من الجزائر والقاهرة البوابة الواسعة للدخول إل العالم العربي الإسلامي الواسع، وكانت قناعته أن تكون الهجرة أوروبية وبشكل منظم وبالأخص من ألمانا في حين شاطرة غيره في أن تكون أوروبية ومنظمة يحكم أنهم كانوا أكثر الشعوب الأوروبية تحملا لمشاق الهجرة.[2]

2-3- أهداف سياسة الاستيطان:

يعد الاستيطان العمل القاعدي للاستعمار وروابطه بالمصلحة العليا للبيد الذي استعمر هذه المناطق ، فلفرنسا مصلحة كبرى بالجزائر واعتبرها الحل الوحيد للمشاكل اللامنتاهية التي كانت تتخبط فيها فرنسا إن سياسة الاستيطان في الجزائر، كانت تهدف لخلق ظروف سياسية وثقافية وديمغرافية[3]، اقتصادية من أجل القضاء على الشعب الجزائري أو تهميشه واستبداله بسكان قدموا من فرنسا ومختلف البلدان الأروبية بمعنى الجزائر أوروبية فرنسية[4] كانوا السكان الذين قادموا من أوروبا أي المستوطنون يشكلون قوة اقتصادية وبشرية في سياسة الاستيطان التي هي هدف استراتيجي في سياسة فرنسا فقامت فرنسا بتوفير كل رغبات المستوطنين بهدف نجاح سياستها في هذا الميدان[5] وزيادة عدد الهكتارات المسيطرة

[1] غربي، مرجع سابق، ص24.

[2] أحمد مهساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص195.

[3] بسام العسلي، المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي (1830- 1833م)، دار التعايش، بيروت، 1980، ص164.

[4] عبد الملك خلف التهيمي، المرجع السابق، ص40

[5] بن إبراهيم، مرجع سابق، ص160

عليها، وعلى الرغم من سيطرة على أغلب الأراضي واستغلاله للموارد والطاقات البشرية والمادية إلا أن سياسة كانت أبقى من ذلك فقد كانت تهدف إلى سلب ونهب الهوية الوطنية وباختصار تمثلت في:

- ✓ تأمين النهب الاستعماري والتوسع فيه بتحميل المستوطنين؛
- ✓ تدعيم التواجد العسكري بمستوطنين مدنيين وأوروبيين؛
- ✓ خدمة الاقتصاد الفرنسي.[1]

2-4- الاستيطان ونظام التفرقة العنصرية:

ظلت سياسة فرنسا الاستيطانية قائمة منذ البداية على التفرقة بين الجزائريين والأوروبيين في إطار النظام العسكري، حيث لم يتحمل الجزائريين على أدنى حقوقهم السياسة من خلال التمثيل في الهياكل الإدارية أو بالنسبة للمساواة من خلال التمثيل في الهياكل الإدارية أو بالنسبة للمساواة مع الفرنسيين المقيمين بالجزائر وعليه فإن سياسة الإدماج والمساواة بينهما في الحقوق والواجبات لم تجسد في أرض الواقع[2] ففي الوقت الذي وضع الأروبيون تحت إدارة مدينة متطورة، مستوحاة من النظم المدينة الفرنسية، وضع الجزائريون تحت إدارة عسكرية قمعية ومع ذلك لم يتقبل هؤلاء المستوطنين بقاء السلطة في يد النظام العسكري بل سهر على البحث عن بديل وهو النظام المدني،[3] قصد الأخذ بزمام

[1] تلمساني، مرجع سابق، ص358

[2] ابراهيم مياسي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، المصادر، ع5، الجزائر، 2001، ص115

[3] بقطاش خديجة، "الحركة البشرية الفرنسية في الجزائر 1830م-1871م"، دار حلب، الجزائر، 2009، ص23

الأمور بالجزائر وإلى الأبد، وهو ما جعل الكلفة عالية العملية الاستيطانية قدرت كل عام 18 مليون فرنك.[1]

فالحكومة الفرنسية اعتبرت مسألة الاستعمار محطة حقيقية في الوقت الذي اقتضى الضرورة إحلال شعب فلاحي لمستوطن محل الشعب الأصلي من خلال انتهاج الأسلوب المخالف لاستعمار البريطاني خاصة بما تقدمه المستوطنة لفرنسا التي تنظر إلى المسألة على أنها بشرية.[2]

[1] بوعزيز يحي، "سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية"، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص7

[2] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق ذكره، ص44.

الفصل الثالث:القضاء الفرنسي في الجزائر

المبحث الأول:التنظيم القضائي في الجزائر.

المبحث الثاني:إلحاق القضاء الإسلامي بالإدارة الفرنسية.

المبحث الثالث:السياسة الفرنسية للقضاء على المعالم الإسلامية.

الفصل الثالث:القضاء الفرنسي في الجزائر:

المبحث الأول:نشأة التنظيم القضائي في الجزائر:

ترددت فرنسا كثير في وضع تنظيم للعدالة الجزائرية أو نوعية التنظيم العدلي إلى يجب أن نطبقه على الجزائريين، من أجل وضع أسس الوحدة القضائية بين جميع سكان الجزائر فأبقت الحكومة الفرنسية أولا على استقلال القضاء الإسلامي واحترام النظام القضائي القائم على مبدأ شخصية القوانين وذلك بموجب قرار 22 أكتوبر 1830[1] خاصة في مادته الاولى غير انها أقامت محكمة مدينه بالنسبة للاوروبيين* بمدينة الجزائر قد حاله الخلافات في المسائل المدنية والتجارية بين الفرنسيين انفسهم او بين الفرنسيين والأجانب، وقصد فرض وحدة القضاء لكل السكان الجزائريين فأصدرت المرسوم 9 سبتمبر 1830م[2]، الذي أنشأ المحكمة من قضاة فرنسيين: رئيس وقاضى ووكيل يساعدهم قضاة مسلمين او يهود، تم انشاء مجلس للعدالة بموجب قرار صادر عن الحاكم العام يختص في قضايا مدنية تجارية ومدنية وفي القضايا الجزائريه يحقق في القضايا التي تخص الفرنسيين ويحيل المتهمين

[1] Maurice Gentil, administration de la justice musulmane en Algérie, 1 rausseau, paris, 1893.

* محكمة درجة أولى تصل قضاياها المدنية 12 ألف فرنك قديم.

[2] محمد إحسان الهندي، "تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني إلى عهد الثورة والاستقلال العربي"، الإعلان والنشر والتوزيع، دمشق، 1977، ص109

بعدها على المحاكم الفرنسية بفرنسا[1]، ونص القرار على إنشاء محكمة جنح تتشكل من محافظ الشرطة، يساعده محلفين فرنسيين كما نص القرار على الإبقاء على المحاكم القنصلية في النظر في القضايا الجزائية[2]

القضايا المدنيه والجزائيه بالنسبة لليهود وتم امام محكمة مشكلة من ثلاثة احبار، كما نص على أحكام القضاء المسلمين واليهود غير قابلة للاستئناف، وتم بموجب قراره 8 أكتوبر 1832[3] اصبحت قرارات محكمة جنايات تصدر بدرجة الأخيرة باستثناء القرارات المتضمنة احكاما بالاعدام ضد الفرنسيين والأجانب التي تستأنف أمام مجلس ادارة الجزائر[4]، كما اصبحت الاحكام الصادرة عن القضاة الشرعيين والقضاه اليهود تستأنف أمام مجلس اداره الجزائر، كما اصبحت الاحكام الصادرة عن القضاء تستأنف أمام محكمه جنايات، غير المعيار هنا هو المفهوم الفرنسي للقانون وليس بقية الشرائع، لكن الغاية كانت نزع الاختصاص الجزئي من المحاكم الإسلامية، قصد تطبيق قانون العقوبات الفرنسي صدر

[1] Claude Collot, la.justice en Algérie :repèrs histourique N1.1, 2005 , édition association français paun l'histoire.p300.

[2] Claude Collot , IDAN, p302.

[3] Lucien Guénom, l'ordonnance de 10 aout 1834 sur l'organisation de l'justice en Algérie bhauie, guethmer, 1920.p20-20

[4] Maurice Gentil, IDAN, p22.

مرسوم 28 فيفري 1841م[1]، تعميمه على كامل سكان الجزائر على اختلاف دياناتهم وجنسياتهم وتم حصر وظيفة القاضي المسلم والقضاء الشرعي في قضايا مرتبطة بالأحوال الشخصية (زواج، طلاق، ميراث)، والقضايا المدنية (البيع، الشراء، الديون)، فزعات القضايا الجزئية من اختصاص المحاكم الاسلامية واصبح النطق بالأحكام يتم باسم ملك فرنسا و ألغيت من الأحكام والعقود.[2]

كما نظمت الاميريه الصادرة في 26 سبتمبر 1842م[3]، والذي نظمت 76 مادة تنظم العدالة في الجزائر الى جانب تنظيم عملية الاستئناف أمام المتقاضين من خلال السماح المسلمين باستئناف الأحكام أمام المحاكم الفرنسية[4]، ومحاكم الدرجة الأولى كما أنشأ محاكم صلح الجزائر –البليدة– عنابة– وهران– سكيكدة وضحت اختصاصات محاكم فرنسا مع الإبقاء على مبدأ احترام الشخصية القانونية العملية التقاضي في القضايا المدنية– والتجارية بين الفرنسيين[5]، كما تم إنشاء سلطه قضائيه على النمط الفرنسي ومنح سلطة التقاضي على درجتين واتباع السلم القضائي، وتم توزيع 03 محاكم الدرجة الأولى بالجزائر وعنابة ووهران يترأسها قاض واحد لكل محكمة وقاضي صلح والشرطة ومحكمة تجارية في الجزائر مشكلة

[1] Clude Collat,idan,p320.

[2] Clude Collat, IDAN,p325.

[3] Lucien génoun, IDAN ,p31

[4] Lucien génoun,op-cit,p37

[5] Maurice gentil :op-cit,p18

من سبعة وجهاء يعينون من قبل الحاكم العام لمدة سنه ومحكمة عليا[1] بمثابة محكمة استئناف للمحاكم الابتدائية والتجارية ومحكمه جامعة يرأسها قاضي وثلاثة قضاة صلح وقاضي تحقيق والنائب العام وممثلين عن المواطنين الفرنسيين، واخضعت المحاكم الاهليه للمراقبة الفرنسية.

جاء المرسوم صادر في 1 أكتوبر 1854م[2] الذي صدر عهد الحاكم العام راندون

Random حاول منح الحرية أكبر للمحاكم الإسلامية واستقلالية في القضايا المدنية وتم تجريد المدعي العام الفرنسي من سلطة الرقابة على أحكام القضاء المسلمين خلال إيجاد محاكم استئناف اسلاميه، المجلس الذي كان يضم قاضيين ومفتين غير أنها سرعان ما تم إلغاء بمرسوم 31 ديسمبر 1859م[3]، حيث تم إلحاق القضاء الإسلامي بالقضاء الفرنسي، ليتحول قضاة المسلمين الى قضاة الصلح وجردوا من صلاحياتهم ثم الحاق صلاحيات المدنية والإدارية والقضايا الحق العام إلى محكمة استئناف أو مجلس الدولة وتم تحديد مدة الاستئناف إلى ثلاثة أشهر[4]، فإن كل الأحكام الصادرة من القضاة أو الأحكام المستأنفة لا يمكن الطعن فيها امام اي هيئه قضائيه، نتيجة باتجاه نابليون الثالث إلى الاعتراف

[1] Claude collot, IDAN,p327.

[2] Louis Augustin Barrière, le statut personnel des musulmans d'Algérie de 1834 à 1962, centre Georges chevier pour l'histoire du droit, paris, 1993,p24

[3] Claude cllot :idan , p330

[4] Louis aygustin barrier:idon:p26

بالشخصية الإسلامية فقد أصدر مرسوم 1866م حيث نظم القضاء الإسلامي من جديد كان مختلطه اسلامية– فرنسية تساعد المجالس الاستشارية كما تم إنشاء[1]:

1- المجلس الأعلى للقانون الفرنسي:

يضم خمسة علماء قانون وشريعة يختص في تأويل القانوني لاحكام الشريعه الاسلاميه.

وتتكيف العدالة الفرنسية مع خصوصيات المسلمين الجزائريين وإذا مرسوم يهدف الى شخصية القضاء الإسلامي وعدالته ومنحها استقلالية أكبر عن العدالة الفرنسية الى ان انتهاء حكم نابليون والصدور قانون فارني 1870م[2]، انهب استقلالية العدالة الاسلامية واصبحت النظم القضائية الفرنسية هي السائدة في الجزائر ومع إلغاء مرسوم 1870م القاضي بإنشاء هيئة المحلفين لدى المحاكم الفرنسية الجزائرية وفرض القانون المدين الفرنسي الذي يخدم السياسة العقارية الفرنسية[3] وبذلك أصبحت المحاكم الفرنسية في الجزائر على شاكلة والنمط الفرنسي، فنجد المحاكم الابتدائية الموجودة في كل من وهران، وعنابة، والجزائر ويشترط في الموظف الذي يتولى مهام قضائية نفس الشروط المطبقة في فرنسا اما صلاحياتها فتشمل الرقعه المختلفة في كل من ولاية أو مقاطعة اما المحاكم الجزئية فقد بلغ عددها ثلاث محاكم موزعه في عنابة، الجزائر، وهران.

[1] Maurice gentil, idan,p20

[2] محمد إحسان الهندي، المرجع السابق، ص117

[3] Claude collot, idan,p333.

2- المحاكم الإصلاحية (التأديبية):

فهي فرع من المحاكم المدنيه، وتتوزع في كل الاقاليم المدنيه، كان عددها أربعة محاكم لها صلاحية اصدار الاحكام من كل الأشخاص مهما كانت جنسيتهم، والتي ظهرت بموجبها مرسوم 4 اكتوبر 1834م[1]، طبقا للمادة 10 الخاص بقانون العدالة الجزائرية، كان اعضائها من الاعيان البرجوازية، الذين يختارهم الحاكم العام في 1847م[2].

3- المحكمة العليا في الجزائر:

فقد انشات بالجزائر العاصمة والمشكله من رئيس المحكمة ثلاث قضاه وتمارس مهام قضائية استشارية، حيث تنظر في الأحكام المطعون فيها الصادرة عن المحاكم الابتدائيه والتجاريه والمحاكم الاصلاحية الى جانب الأحكام الصادرة عن قضاء الاهالي من الادماج القضائي[3]، فقد ادرج ضمن تشكيلة المحكمة العليا مساعدين من الأهالي كمستشارين لا يملكون الحق في الحكم أو إصدار الأحكام، تحدد استشارتهم في القضايا المتعلقة بالاهالي[4]، ويتم تعيينهم من قبل الحاكم العام الى جانب هؤلاء من الهيئه مترجمين القاضي

[1] Claude collot, idan,p335

[2] Maurice gentil, idan, p25

[3] Louis augustin barriére, idon, p30

[4] Claude collot, idon,p340

الفرنسي على تسيير قضاء خاصة[1] حين يكون احد الاطراف اهلي الى جانب هذه الهيئات نجد مجلس الاستئناف وهو مجلس تمديد صلاحياته على إقليم الجزائر ومقره الجزائر العاصمة و يتشكل من 6 غرف واعضائه يتوزعون على الشكل التالي: رئيس مجلس الى جانب رؤساء الفرق 36 مستشارا ووكيل عام وست محامين عامين[2].

المبحث الثاني: الحاق القضاء الإسلامي بالاداره الفرنسيه:

مع الحاق المحاكم الجزائرية من خلال التشكيلة: قضاه للمساعدين القضائيين تشبهها فرنسا فان هذا الإلحاق لم يكن كاملا بل ظل القاضي الاهلي يمارس صلاحياته في القضايا المتعلقة بالاهالي، ومع بموجب مرسوم الصادر 13 ديسمبر 1866م[3]، شرع لوجود مساعدين مسلمين ملحقين بالمحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف في القضايا التي يكون بين اطرافها مسلم غير أن وجود القاضي الاهلي الذي يمارس مهامه بنمطين من الاحكام دفعنا الإدارة الفرنسية إلى التفكير في استحداث تغييرات عن تغيرات عميقة، في هذا الامر، واذا كانت فرنسا منذ بداية احتلال كانت تسعى الى اقامة عداله خاصة بالأهالي، فان المرسوم المؤرخ في 22 أكتوبر 1830م[4] قد نص على إبقاء المحاكم الاهليه وفيها يحكم قاضي

[1] محمد إحسان الهندي، مرجع سابق، ص120.

[2] Maurice gentil,idon,p28

[3] Claude collot , indan,p176

[4] Maurice gentil, idan, p40

المالكي على المالكين وتتناول القضايا المدنية، الجزئية، الجنائية، وتخضع الأحكام الصادرة عنها للاستئناف أو الطعن امام المحاكم الفرنسية او المحكمه العليا الفرنسية.

انها تطور العدالة الإسلامية في الجزائر المستعمرة معقده انه تم منذ عامين 1841-1842 م[1] اصبح المبدأ العام هو قانون الامن الذي طبق على الجزائر، حيث خضعت المحاكم الاهليه الى تعديلات صلاحيات المحكمة والقاضي الأهلي[2].

اما في المناطق المدنية فان الاهالي يخضعون الى المحاكم الفرنسية بكل قوانينها وبكل انواعها وقد نصت المادة 25 من 10 اوت 1834م[3] على ان القضاة الاهالي ابتداء من تاريخ المرسوم سيتم تعيينهم من طرف السلطة الفرنسية واستمرت المحاكم الاهليه في التراجع والتقليص حيث المادة 40 مرسوم 22 سبتمبر 1842م[4] على ايقاف المساعدين من الاهالي في المحاكم الفرنسية، وأصبحت المحاكم الفرنسية الوحيده ذات صلاحية في القضايا الاهليه والفرنسية قلصت صلاحيات القاضي الاهلي في المسائل المدنية والتجارية واصبح

[1] أجيرون شارل روبير، "**الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**"، ج.ح، دار الرائد، الكتاب الجزائر، 2007، ترجمة حاج مسعود، ص124.

[2] محمد إحسان الهندي، المرجع السابق، ص125.

[3] Lucien guénoun,idan,p35.

[4] Claude collot, indan, p180

اهالي يخضعون للقانون والنظام العدلي الفرنسي[1]، كما أكد المرسوم صلاحية المجالس الحربية في المناطق التي تدار عسكرية في المجال القضائي.

كما نصت المادة 45 على أن عملية التعيين في مناصب القضاء الاهلي تتم من طرف الحاكم العام واستنادا الى المادة الاولى من المرسوم 12 جويلية 1843م[2] فقط خلصت الأحكام التي تصدرها المحاكم الاهليه.

المبحث الثالث: السياسة الفرنسية للقضاء على المحاكم الاسلاميه:

مثل تنظيم العدالة القمعيه الخاصة بالمسلمين احد التظاهرات اللامعه العملية الاستيطانية وبشكل عملي للحلب والاستيطانية، حيث يوضح الإدارة المبنية على الهيمنة والخوف من العنصر الوظيفي اي سياسه يجب ان تبنى على مبدأ قوة الفعل لا العدل.

هذه العدالة الردعية استغلت منذ 1844م[3] السلطة التأديبية التي اوكلت الى السلطة الادارية المدنيه والعسكرية قصد فرض عقوبات على المخالفات الخاصة، بالمسلمين هذه العقوبات والمخالفات لم ترد في قانون العقوبات الفرنسي وهما فيما بعد بواسطة قانون الاهالي.[4]

[1] شارل روبير آرجون، المرجع السابق، ص127.

[2] Maurice gentil,idan, p46.

[3] Claude collot,indan,p191.

[4] Charles Apchié, de la condition juridique des indigènes en Algérie, dans les colonies et dans les paups de protectorat université de paris droit, 1998, paris.p 253

خلال العملية العسكرية استغلت السلطه العسكريه منذ عام 1834م حالة الارباك والانقسام داخل المجتمع الجزائري وأدركت سلطات هذا الصراع والتناقض في الأحوال، ففي عام 1844م فرضت نظام يؤسس للمخالفات والعقوبات التي تصل الى السجن وتحدد ثمن المخالفات وفي عام 1855م[1] قرار يحدد مدة الحبس من ستة اشهر الى عام.

1- الحاكم العام قاضي ردعي:

استنادا إلى الأمر الصادر في 22 جويلية 1834م[2] مارس الحاكم العام اختصاصات الشرطة، ألفيت فيها.

ففي جانب الاقامة الجبرية او الحظر فقد كان المراسيم الوزارية الصادرة في سبتمبر 1834م وقد أعطت هذه السلطة إلى الحاكم العامة إلى كلف كل اجراءات الحجز والتحويل.

2- الغرامات:

وهي آلية حربيه عسكريه تم تنظيمها بواسطة اميره 12 فيفري 1844م[1] وظلت قائمة إلى غاية الامر الصادر في 7 مارس 1946م[2]، اعتبرت كعقوبه فردية يمكن أن يفرضها

[1] Claude collot,indan,p194

[2] شارل روبير، المرجع السابق، ص40

رئيس الاهالي او المتصرف العسكري او المدني من اجل معاقبة الأشخاص الذين يقومون بمخالفات، والتي لم ترد في القانون الفرنسي منها عدم طاعة الأوامر الصادره للقيام باعمال المسخره رفض التعامل بالنقد الفرنسي[3]، الخطابات التحريضية ضد فرنسا، وكما اعتبرت أيضا عقوبة جماعية الذي يمكن للمتصرفين الإداريين فرضه على القبائل بسبب قيامها بتجاوزات جماعية أو عندما لا يسلم الاشخاص من الذين قدموا على هذه الأفعال.[4]

3- الحراسه القضائيه:

هذه العقوبة فرديه او جماعيه تعتبر اليد الموضوعة على الاملاك العقارية المنازل الفرديه و الجماعيه، حيث استعملت بشكل واسع منذ الواحد الاولى من الاحتلال هذه العقوبة تضمنها الأمر الصادر في 31 اكتوبر 1834م[5]، وتعلن من قبل الحاكم.

ليمدد عمليه مصادرة الاراضي كعوبه على التجاوزات الحاصلة ضد الغابات، حيث اصبح اي حريق يتم الصاقه بالاهالي تكون عقوبته مصادر الاراضي الواقعة إلى جانب الغابات

---

[1] جمال خرشي، "الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962م"، ترجمة عبد السلام عزيزي، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص145.

[2] جمال خرشي، المرجع نفسه، ص147.

[3] شارل روبير، المرجع السابق، ص46

[4] شارل روبير، الرجع السابق، ص147.

[5] Charles aphchié, iden, p228.

وحجز وحراسه قضائية على عقارات اشخاص[1] يمكن ان يلجأ الى طلب رفع الحراسة عن املاكه التوبه انه غير مشموله بالحكم في شخصية والاملاك التي تطالب خلال سنتين والتي رفض طلب رفع الحراسة تصبح من الاملاك العمومية للدولة[2] حيث ستباع العلن ويسمح للمجموعات الاستيطانية (أشخاص–شركات) شراء هذه الاملاك من خلال ص 1/5 قيمة هذه الاملاك المصادرة في خزينه المستعمره.[3]

طل القضاء الجزائري رغم بعض المحاولات الاستقلالية التابع للسلطة المركزية الفرنسيه بباريس حيث نظم على الشكل الفرنسيه وفرضت لفظ التقاضي وأصبحت الجزائر بمؤسسات قضائيه على النحو التالي:

- محكمة جزئية: تتواجد بمختلف مقاطعه الجزائر؛
- محكمة ابتدائية درجه اولى: ويختص بالقضايا المدنية والتجارية؛
- محكمة اسلاميه: تتواجد في مختلف المقاطعة والمديريات؛

[1] Charles apchié, iden, p50

[2] maurice gentil, iden,p50

[3] Claude collet, iden , p198.

- محكمة الاستئناف: أنشئت واحده فقط و بالعاصمه تنظر في القضايا المستأنفة أو المطعون فيها[1].

[1] جمال خرشي، المرجع السابق، ص149.

الفصل الرابع:تطور نظام الإدارة الفرنسية.

المبحث الأول:المقاطعات.

المبحث الثاني:الدوائر.

المبحث الثالث:البلديات.

الفصل الرابع:تطور نظام الإدارة الفرنسية:

المبحث الأول: المقاطعات:(les départemrents)

سبق الإشارة إلى إن فرنسا لجأت إلى تنظيم إداراتها في الجزائر خاصة بعد أن تمكنت من القضاء على مقاومه الأمير عبد القادر حيث قسمت الجزائر بموجب مرسوم 15 أفريل 1845م[1] إلى ثلاث عمالات هي الجزائر، وهران، قسنطينة وكل مقاطعه يحتوي على ثلاثة أنماط إداريه هي: مناطق مدنيه، مناطق مختلطة، مناطق عسكريه وقد نص نفس المرسوم على أن المناطق المدنية تسير بواسطة نواب إداريين للأقسام تابعين لمدير الشؤون المدنية، وكل منطقه متبقية تخضع لسلطه القيادة العامة العسكرية في سنه 1847م[2] استحدثت في كل مقاطعه من المقاطعات الثلاث منصب مدير ومجلس استشاري مهنته تسيير المناطق المدنية ولقد حافظت جمهوريه الثانية على نفس التنظيم الإداري للجزائر لكن مع بعض التعديلات حيث نص مرسوم 9 ديسمبر 1848م[3] على إلغاء المناطق المختلطة

[1] Claud collet, op-cit, p48

[2] Emilion Chatrieux :études Algériennes contrilution à l'enquête sénatuorale de 1892 augustion Challone etiteur le lauve algérienne et colonial, paris, 1893.p201

[3] Claud collet, op-cit, p48

وعوضت المقاطعات في مناطق المدينة بواسطة العمالات ووضع على رأس كل عمالة عامل أو والي (préfet)[1]

كانت الادارة في كل عماله مقسمه بين الوالي وقائد المقاطعة العسكرية، والوالي يدير المناطق المدنية وجنرال قائد المقاطعة يدير المناطق العسكرية وقد كانت اختصاصات الوالي في بداية الأمر جد محدودة تتمثل في:

- إدارة الولاية؛
- تخضع الدوائر للإدارة؛
- وتشمل سلطته الأهالي المسلمين في مقاطعته[2] .

يما يمارس الوالي سلطه على سكان المسلمين الذين يقطنون في حدود المناطق المدنية التي تخضع لسلطته وقد اخضع الاهالي المسلمين في هذه المناطق لنظام استثنائي فهم لا يخضعون نفس النظام المطبق على باقي السكان الاوروبيين ولاجل ذلك تم إنشاء المكاتب الفرديه الولائيه (les bureaux arabes departement aux) من اجل اداره الاهالي في مناطق الحكم المدني وقد اقتبس هذا تنظيم من النظام المعمول به في مناطق الحكم

[1] iden

[2] Claude collet, op-cit, p44

العسكري وفي سنه 1858م[1] حصل الوادي على اختصاصات واسعه حيث اخضعت لسلطه اختصاصات الدوله والشؤون البلديه واصبح هو الوحيد الذي يختص باداره جميع الوسائل المحليه في المناطق الواقعه في مجال اختصاصه.[2]

- **المجلس العام واختصاصاته:**

يعتبر المجلس العام بمثابه بركان صغير للمعمرين على مستوى كل عماله من العملات الثلاثه للجزائر واهم شيء بالنسبه لهذا المجلس ان سلطاته تمتد من المناطق التابعه للحكم المدني الى المناطق الخاضعه للحكم العسكري وقد اسس المجلس العام بموجب مرسوم 9 ديسمبر 1848م الدراسه في ماده السادسه عشره على ان تحتوي كل عماله من العملات الثلاث للجزائر على مجلس عام له نفس الاختصاصات المجالس العامه في العملات الفرنسيه لكن هذه المجالس لم تدخل حيز التنفيذ و بقيت حبر على ورق ولم تعرف النور الا بعد عشر سنوات من الاعلان عنها[3] وفي سنه 1858م وبعد الحاق الجزائر بوزاره الجزائر والمستعمرات تم الاعلان عن تاسيس هذه المجالس العامه بموجب المرسوم الصادر 27

[1] Girault Arthur, principes de colonisation et de législation colonial tone, paris, 1904. P413

[2] Claude collet, op-cit p 44.

[3] G.GA : état actuel de l'Algérie puble d'après les document officiels unprimére type ogrphique, bouyer, Alger.

اكتوبر 1858م[1]، حسب هذا المرسوم فان هذه المجالس تتشكل من 12 عضو على الاقل و ما بين 20 و 25 عضوا على الاكثر وكل الاعضاء يعينون من طرف الامبراطور.[2]

وبموجب نفس المرسوم فان المجلس العام يختص بالمداولات في القضايا المتعلقه بتشكيل الاراء وتقديم الاقتراحات حول مختلف القضايا وقد نص على ان ميزانيه المجلس العام تتكون من مداخيل المقاطعه المحصله من القيمه الصافيه للضرائب العربيه ولقد بلغ عدد اعضاء المجلس العامه سنه 1862م[3] 25 عضو وهم معينون من طرف الامبراطور الذي يقوم باختيارهم من بين الاعيان الاوروبيين والاهالي (العرب والاسرائيليين) المقيمين في العماله وتكون لهم الملكيه.

وادخل مرسوم 11 جوان 1870م[4] بعض التعديلات على تركيبه المجالس العامة وكيفيه العضوية فيها والجديد الذي أتى به هو أن هذه أتى به هو أن هذه المجالس ستعرف مستقبلا تمثيلا عن طريق الانتخابات لكل من الفرنسيين والأهالي والأجانب والمسلمين القاطنين مناطق المدينة وتميل عن طريق التعيين من طرف الحاكم العام الفرنسي الأهالي المسلمين لتمثيل المناطق العسكرية[5].

---

[1] iden

[2] Claude collet,op-cit, p59

[3] Claude collet, op-cit, p43

[4] Emilien chatrieux, op-cit, p231

[5] Claude collet, op-cit, p43

المبحث الثاني: الدوائر (anondissements)

تعتبر المقاطعات (department) التي استحدثت الجزائر سنة 1848م الأقسام الإدارية الكبرى في مناطق الحكم المدني نظرا لمساحتها الواسعة وكثرة سكانها وتعدد الشؤون التي تختص بها فقد وجدت سلطات الاحتلال انها محيره على تقسيمها الى وحدات ادارية أصغر يسهل عليها عملية تسييرها وإدارتها سميت بالدوائر.[1]

ولقد نص المرسوم الصادر عن رئيس السلطة التنفيذية في 9 ديسمبر 1848م على تقسيم المقاطعات المستحدثة في مناطق الحكم المدني إلى وحدات إدارية أصغر منها تعرف بالدوائر، حيث جاء في مادته الحادية عشر ما يلي :"تنقسم المقاطعة إلى دوائر وبلديات..."[2] وهكذا فإن المقاطعة في فرنسا كانت مقسمة إلى أقسام إدارية صغيرة هي دوائر وأقاليم ويوجد على رأس كل دائرة نائب والي ورئيس دائرة يساعده مجلس منتخب وتمثل هذه الأقاليم وحدات إدارية كما أنه تمثل في نفس الوقت محيط انتخابي، لكن هذه الأقاليم لا تتمتع بالشخصية المعنوية.[3]

---

[1] Claude collet, op-cit, p61.

[2] iden

[3] Sontayra , legis lation de l'Algérie lois ordonnances decretes, et anetes, secon de édition, paris, 1883.p 570

ونجد على مستوى الإقليم (canton) درجات قاعدية للإدارات الأساسية والمتمثلة في الموظفين التاليين:

- القابض؛
- المفتش الابتدائي؛
- مهندس الاشغال العمومية؛
- قاضي الصلح؛[1]

وعلى مستوى الدائرة فإن نائب عامل العمالة يمارس مهامه رفقة: قابض الأموال، مهندس في الجسور وطرقات، محكمة مدينة ابتدائية.

وان الإقليم في الجزائر كان إقليما قضائيا انتخابيا وقد استحدث سنة 1870م فقط كانت الدائرة في الجزائر عبارة عن قسم إداري واسع يعد من حيث المساحة وعدد السكان عماله فرنسيه، وتسيير الدوائر الفرنسية في الجزائر بواسطة نواب ولاة ورؤساء دوائر وهي نفس الطريقة المتبعة في تسجيل وإدارة الدوائر في المتروبول.[2]

[1] Claude collet, op-cit, p61.

[2] iden

وقد انحصرت سلطاتهم بين سلطات الوالي و رؤساء البلديات والمحافظين المدنيين ويعين رؤساء الدوائر بواسطة مرسوم يصدره رئيس السلطة ويخضعون لسلطة الحاكم العام في الجزائر.[1]

بموجب مرسوم 21 ديسمبر 1861م فإن دور رئيس الدائرة هو دور يربط بين المصالح العمومية والمالية ورؤساء البلديات والمجالس البلدية يصادق على ميزانية البلديات ويساعد في اعدادها، فهو بذلك يمثل الوسيط بين العمال والبلديات وهو المستشار الاداري والمالي للمجالس البلدية ورؤساء البلديات كما ان[2] رؤساء الدوائر يراقبون البلديات كامله الصالحات يمارسون رقابة خاصة على البلديات المختلطة خصوصا ما يتعلق بالأهالي المسلمين الذين فرضت عليهم رقابه صارمه من طرفهم وتتكون الدائرة من الموظفين التالية أسماؤهم: قابض المالية، مهندس في الجسور وطرقات، ومحكمة مدينة ابتدائية.

العمالة	الدائرة	تاريخ التأسيس
الجزائر	ملیانة	13 أكتوبر 1858م
قسنطينة	عنابة	15 أفريل 1845م[3]

[1] Giraulthy ,op-cit, p61

[2] E.santayro, op-cit,p573.

[3] E.sautayro, op-cit, p574.

	سكيكدة	15 أفريل 1845م

المبحث الثالث تشكيل البلديات كاملة الصلاحية:

عملت الإصلاحات الفرنسية المتعددة على خلق البلديات على ثلاث مراحل:

1- البلديات المعنية 1830-1847 م:

مع صدور مرسوم 1 سبتمبر 1834م وزيارة الحربية للمدن من المدن وزيارة الحربية المدن الخاضعة للحكم الفرنسي إذا حدد القواعد التي يقوم عليها النظام البلدي الذي يخضع مباشرة لسلطة المتصرف المدني[1] أو نائب المتصرف المدني وبحلول عام 1846م تم إنشاء فرقة اداريه للأهالي مكلفة بتنظيم العلاقات مع الامناء الحرف وهذه الوضعيه كرسها الأمر في 28 سبتمبر 1847م الذي قرر تحويل المراكز السكانية إلى بلديات[2] بمقتضى المرسوم ملكي باقتراح من الحاكم العام باستشارة المجلس الأعلى للإدارة وذلك إذا بلغت المستوى والعدد المطلوب من السكان والمحدد بـ 30 ألف نسمة.[3]

2- بلديات منتخبه 1848-1854 م:

[1] محمود إحسان الهندي، مرجع سابق، ص101.

[2] Claude collet, op-cit, p62

[3] Albert Faire, la loi municipale de avril 1884 texte complet...Devaux éditeur 1886.

بعد انتصار جمهورية الثانيه تحررت الاداره في المستعمرة فقامت بمدن نظام البلدي المعمول به بفرنسا وفرضت هذا النظام على كل إقليم مدني واصبح مسير لمعظم البلديات ومجالس البلدية المنتخبة وفتح مجال التمثيل للمسلمين واليهود والأجانب المرشح لتولي منصب مستشار بلدي إلى أن العدد تم تحديده بالثلث(⅓)[1] وبحلول عام 1850م تم عزل كل المستشارين بتهمة التصرفات غير العادلة في الكثير من القضايا وعوض بالجان بلدية معينة وفي 8 جويلية 1854 م[2] صدر مرسوم إلغاء مبدأ الانتخابات اللجان وإعادة نظام المراسيم الصادرة عام 1847م ومن جهة أخرى تم تنصيب بلديات مشكله من قطاعات بلغت حوالي عشر بلديات وكانت مهمة الجمهورية الثانية وضع دستور بلدي بموجب مرسوم 1848م وقانون 16 جوان 1851 خاصة المادة 6 إذا بلغ تعداد البلديات 47 بلدية تضم 150000 أوروبي 123 ألف مسلم.[3]

3- النموذج البلدي الأخير 1866-1868 م:

[1] Claude collet, op-cit, p84.

[2] Claude collet,op cot, p89

[3] Arthur girault, op cit, p415

جاء مرسوم 27 ديسمبر 1866م الذي سيعطي نموذج الجزائري الخاص للبلديات كاملة الصلاحية وليأخذ بالشكل النهائي بموجب مرسوم 18 أوت 1868م[1] حيث سيتم تشكيل البلديات وسيطبق هذه التشريعات على 80 بلدية نزولا عند رغبة المستوطنين المطالبة بالإدماج ليصدر مرسوم السابق عام 1866م[2] الذي سيقرر بأن المستشارين البلديين يجب أن يكونوا منتخبين، اما رئيس البلدية ونوابه سيتم تعيينهم كما منح الحقل المسلمين واليهود والأجانب بالتصويت قاسية[3] وتعجيزية منها تشكيل هيئة انتخابية منفصلة قصد أن أن تعيين كل فئة ممثل عنها (عدد وصنف) حيث لم يتجاوز العدد ⅓ من العدد الإجمالي وقد عمل المرسوم على تطبيق سياسة الدمج[4] فيما أنشأ الى جانب المستشارين البلديين نواب أهالي لمساعدة رئيس البلدية في ادارة القبائل والدواوير التي الحقت بالبلديات الحضرية.[5]

أما مرسوم 1868م فقط اكمل عملية الإصلاحات ليس فقط بمنح البلديات الحضرية الجزائريه السلطات والصلاحيات المخولة للبلديات الفرنسية[6] بل منحهم ايضا بعض المهام

[1] Messiny Adolphe, statut de indigènes Henri Charles, larouzelle éditeur militare, paris, 1913.

[2] Claude collet, op-cit, p84

[3] Messiny adolphe,op cit, p39

[4] iden

[5] Claude collet, op cit,p85

[6] Claude collet op cit p37.

المسندة اساسا الى العمالات مثل: التكافل بالقضايا الأهلية، المدارس العربيه والفرنسيه، كذلك جعل هذه المهام مهام النواب الأهالي والغيث النظم التقليدية كأمناء الحرف وحتى المنظمات الحرفية وأصبح النائب الأهلي والقايد القديم وشيوخ القبائل عبارة عن موظفين بلديين وتحولوا الى مهام اكثر إدارة المراقبة والحالة المدنية والشرطة.[1]

وكان الغرض من هذا التحول هو رهن ووضع المسلمين تحت ادارة البلدية الكاملة الصلاحية خاصة تحت رحمة المنتخبين الفرنسيين الذين كانوا يعيشون بالاغلبية في المجالس البلدية وجعلهم مسيطرين على العملية الانتخابية، عكس ما كان يرغب فيه نابليون الثالث الذي حاول تمكين المسلمين من التعلم على إدارة البلديات وإعدادهم لتولي أمور المملكة العربية وبحلول عام 1869م تم تعميم النظام البلدي على كامل التراب الجزائري المدني.[2]

[1] Messiny adlophe, op cit, p37

[2] Claude collet, op cit, p.91

الخاتمة

من خلال استعراضنا لموضوع التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر 1830م-1870م توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- لقد أحدث النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر تغييرا جوهريا في المنظومة الإدارية التي كانت سائدة في الجزائر تغييرا جوهريا في المنظومة الإدارية التي كانت سائدة في الجزائر خلال عهد العثمانيين والتي استمرت زهاء ثلاثة قرون من الزمان وكان واضحا منذ صدور مرسوم الملك لوي فيليب يوم 22 جويلية 1843م الذي إعتبر الجزائر أرضا فرنسية وأن الهدف الجوهري الذي كانت السلطات الاستعمارية تصبو إلى تحقيقه هو تجسيد الإدماج أي تحقيق التماثل في المؤسسات الإدارية والتنظيمات القانونية بين فرنسا والجزائر.
- حاول المحتل تنظيم المجتمع الجزائري وفق ما يخدم مصالحه ولهذا أنشأ المكاتب العربية والتي نجح حيالها في التوغل في نواة المجتمع الجزائري وبالرغم من ذلك إلا أنه تم حلها بمجرد سقوط نابليون الثالث لمعارفة المستوطنين بشدة لها واتهموها بمعاداة الاستيطان وعرقلته ومحاباة العرب، وطالبو بإلغائها.
- أدى اعتماد السلطات الاستعمارية على مصادرة الأراضي وفرض الضرائب والإبادة بمختلف أشكالها وتطبيق القوانين الردعية إلى سلب ممتلكات الشعب الجزائري وحرمانهم من أبسط حقوقهم كما خلقت مظاهر البؤس والحرمان والفقر.

- لقد مثلت سنة 1845م منعرجا هاما في سياسة التنظيم الإداري الفرنسي للجزائر المستعمرة فقد نص مرسوم 5 أفريل من السنة نفسها على تقسيم الجزائر من الناحية الإدارية إلى ثلاث عمالات (Provinces) كما استحدثت نظامين مختلفين للحكم داخل كل عمالة:نظام مدني في المناطق التي يتواجد بها عدد كبير من مستوطنين زودت بمؤسسات إدارية مماثلة لتلك الموجودة في فرنسا ونظام حكم عسكري في المناطق الأخرى من العمالة حيث يقل العنصر الأوروبي، وهذه الإزدواجية في التسيير الإداري للجزائر قد بنيت على أساس وجود فئتين من السكان وهم المسلمون الأهالي والمستوطنين الأوروبيين.

الملاحق

الملحق 01:

الملحق رقم 03: معاهدة الاستسلام 05 جويلية 1830.[1]

معاهدة بين القائد العام للجيش الفرنسي ، وصاحب السمو داي الجزائر

يسلم حصن القصبة ، وكل الحصون التابعة للجزائر . وميناء هذه المدينة الى الجيش الفرنسي صباح اليوم على الساعة العاشرة (بالتوقيت الفرنسي)

يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي تجاه صاحب السمو ، داي الجزائر، بترك الحرية له ، وحيازة كل ثرواته الشخصية

سيكون داي الجزائر حرا ف أن ينصرف هو وأسرته وثرواته الخاصة الى المكان الذي يعينه . ومهما بقي ف الجزائر سيكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام الفرنسي . وسيتولى حرس شمان أمنه الشخصي وأمن أسرته

يضمن القائد العام لجميع جند الانكشارية نفس الامتيازات ونفس الحماية

ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ، ولن يلحق أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات ، ولا بدينهم ، ولا بأملاكهم ، ولا تجارتهم وصناعتهم . وستكون نساؤهم محل احترام

والقائد العام يلتزم على ذلك بشرفه

وسيتم تبادل هذه المعاهدة قبل الساعة الماشرة ، وستدخل الجيوش الفرنسية عقب ذلك حالا الى القصبة ؛ ثم تدخل بالتتابع كل حصون المدينة والبحرية (1) .

1- عبد الحميد زوزو ، **المرجع السابق** ، ص69.

الملحق 02:

التقسيم الإداري للجزائر أثناء العهد العثماني وأثناء الاحتلال الفرنسي سنة 1845 و بعد سنة 1870 [1]

(fig. 2/III. 2) : Découpage administratif ottoman

(fig. 2/III. 3) : Les trois premières Provinces françaises

(fig. 2/III. 4) : Les trois grands Départements de 1870

[1] Tarik Bellahsene : op.cit , p.249 .

160

الملحق 03:

إعلان خاص بالهجرة والاستيطان[1]

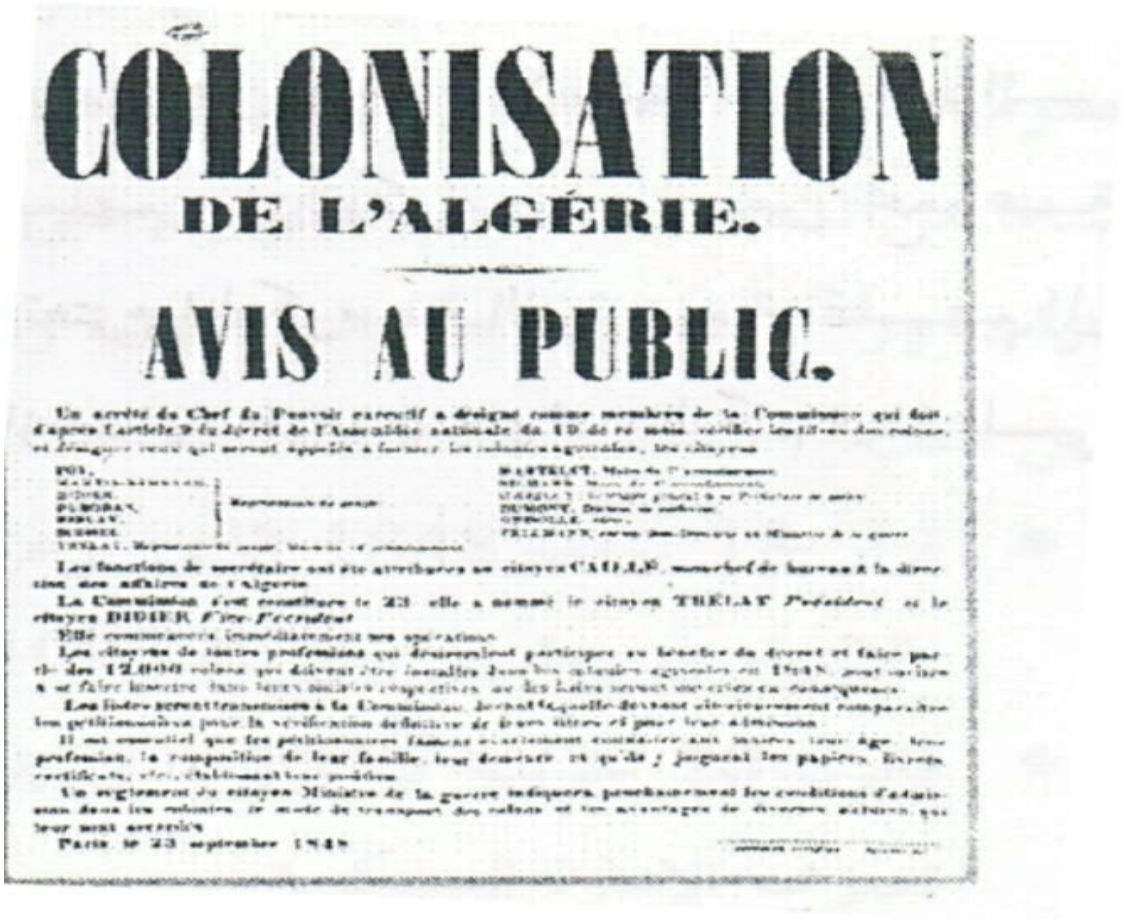

COLONISATION
DE L'ALGÉRIE.

AVIS AU PUBLIC.

Un arrêté du Chef du Pouvoir exécutif a désigné comme membres de la Commission qui doit, d'après l'article 9 du décret de l'Assemblée nationale du 19 de ce mois, vérifier les titres des colons, et désigner ceux qui seront appelés à former les colonies agricoles, les citoyens

POL,
ZIEGLER,
PLUMIER,
BERLAY,
DUBOIS,
THIAS, Représentants du peuple,

BARTHET, Maire du 2e arrondissement,
DUMONT, Docteur en médecine,
CHEVALIER, curé,
TRIAIRE, curé des Blancs-Manteaux et Député de la Seine,

Les fonctions de secrétaire ont été attribuées au citoyen CAILLÉ, membre de la Commission des affaires de l'Algérie.

La Commission s'est constituée le 23 : elle a nommé le citoyen THIAS Président, et le citoyen DIDIER, Vice-Président.

Elle commencera immédiatement ses opérations.

Les citoyens de toutes professions qui désireraient participer au bénéfice du décret et faire partie des 12,000 colons qui doivent être installés dans les colonies agricoles en 1848, sont invités à se faire inscrire dans leurs sociétés respectives, où les listes seront mises à la disposition.

Les sociétés correspondantes à la Commission, devant, aussitôt qu'elle devra siéger définitivement, compléter les pétitionnaires pour la vérification définitive de leurs titres et pour leur admission.

Il est essentiel que les pétitionnaires fassent exactement connaître aux sociétés leur âge, leur profession, la composition de leur famille, leur domicile, et qu'ils y joignent les papiers, livrets, certificats, etc., établissant leurs qualités.

Un règlement du citoyen Ministre de la guerre indiquera prochainement les conditions d'admission dans les colonies, le mode de transport des colons et les avantages de diverses natures qui leur sont accordés.

Paris, le 23 septembre 1848.

[1] بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض**، مرجع سابق، ص.142.

الملحق 04:

المستعمرات الزراعية في سهل متيجة

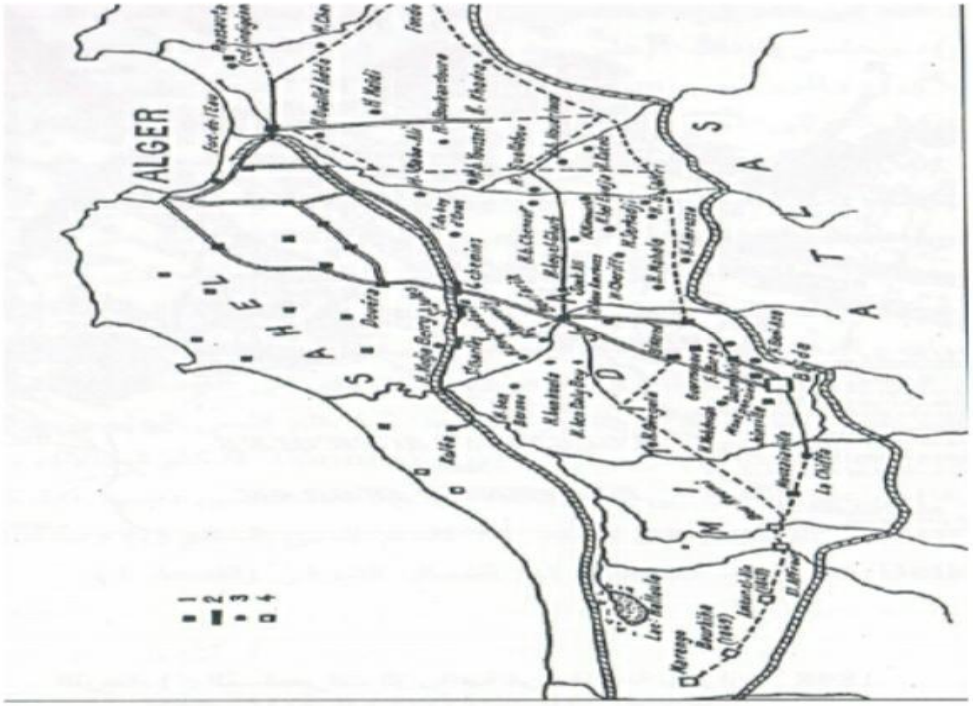

1- مراكز عادية.
2- قرى عفوية النشئة.
3- مزرعات.
4- مستعمرات زراعية تحت الجمهورية الثانية.

(1) جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مرجع سابق، ص.620.

105

الملحق 05:

166

الملاحـــق.....

ملحق رقم 8 :

جدول بياني لتوسع مناطق السلطة المدنية [1]

السنة	مساحة مناطق السلطة المدنية	عدد السكان الأوربيين والمسلمين	عدد البلديات	
			كاملة الصلاحيات	المختلطة
1870	1278000	493000	96	؟
1873	3151673	؟	؟	؟
1874	3900112	992368	؟	؟
1876	4200000	1361000	؟	؟
1878	4874490	؟	178	44
1879	5349646	1417879	181	63
1880	7383583	1844124	184	77
1881	10482964	2135530	196	75
1884	10659344	2770867	209	78
1886	12075692	3224475	232	73
1891	12855053	3620685	249	؟

[1] شارل روبير أجرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1 ، المرجع السابق ، ص. 305.

167

الملاحـــق.....

الملحق 06:

جدول يمثل قائمة المراكز الاستيطانية المنشأة بعمالة الجزائريين1848-1860[1]:

اسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
قرية أفروفيل	1848/10/09	50عائلة أوروبية استفادت من450 هكتار
قرية الأربعاء	1849/01/25	50 عائلة أوروبية
برج البحري	1849/10/25	50 عائلة أوروبية استفادت من500 هكتار
قرية بئر التوتة	1851/12/15	20 عائلة أوروبية استفادت من579 هكتار
قرية واد العلاق	1851/12/15	30 عائلة أوروبية استفادت من 663 هكتار
التجمع السكني بوقندورة	1852/02/16	08 عائلات أوروبية استفادت من 68 هكتار
التجمع السكني سيدي موسى	1852/06/14	54 عائلة أوروبية استفادت من 198 هكتار
قرية عين طاية	1853/09/30	60 عائلة أوروبية استفادت من1.026 هكتار
قرية رويبة	1853/09/30	22 عائلة أوروبية استفادت من 385 هكتار
قرية شبلي	1854/07/21	40 عائلة أوروبية استفادت من 072. هكتار

[1] بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال**، مرجع سابق، ص . ص. 418 - 427.

106

قائمة المصادر والمراجع

1-المصادر:

أ- اللغة العربية:

1-دو طوكفيل أليكس، "**تصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**"، تر:إبراهيم صحراوي، ط2007، ديوان مطبوعات الجامعية الجزائر.

2-فرحات عباس، "**ليل الاستعمار**"، تر:أبو بكر رحال، ط خاصة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

3-المدني أحمد توفيق، "**كتاب الجزائر**"، المؤسسة الوطنية لاتصال، الجزائر، 2010.

4-مهساس أحمد، "**الحقائق الاستعمارية والمقاومة**"، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

ب-اللغة الفرنسية:

1- Charles Louis de méville : dictionnaire de la législation algérienne 1830-1860.

2- Claude Collot, la.justice en Algérie :repèrs histourique N1.1, 2005 , édition association français paun l'histoire.

3- Emilion Chatrieux :études Algériennes contrilution à l'enquête sénatuorale de 1892 augustion Challone etiteur le lauve algérienne et colonial, paris, 1893.

4-Exposé de l'état actule de la société arabe du gouvernement et de la législation qui lorégit imprimaine du couvement 1844.

5-G.GA : état actuel de l'Algérie puble d'après les document officiels unprimére type ogrphique, bouyer, Alger.

6-Girault Arthur, principes de colonisation et de législation colonial tone, paris, 1904.

7-Mac Carthy, de l'Algérie et dis colonies revne de l'orient just rouier en paris 1849.

8-Michel Allois, (1812-1884), une autre conquêt de l'Algérie, maisonneu et leusse, paris , 2001.

9-Sontayra , legis lation de l'Algérie lois ordonnances decretes, et anetes, secon de édition, paris, 1883.

2-المراجع:

أ- باللغة العربية:

1. أبو قاسم سعد الله، "**حركة وطنية 1830م-1900م**"، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

2. أجيرون شارل روبير ، "**تاريخ الجزائر معاصر**"، ط2، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

3. أجيرون شارل روبير، "**الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**"، ج.ح، دار الرائد، الكتاب الجزائر، 2007، ترجمة حاج مسعود.

4. بقطاش خديجة، "**الحركة البشرية الفرنسية في الجزائر 1830م-1871م**"، دار حلب، الجزائر، 2009.

5. بن إبراهيم الطيب، "**الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر**"، دار المنابع، الجزائر، 2004.

6. بن ميمون محمد الجزائري، "**التحفة المرضية في الدولة البكداشتية في بلاد جزائر العميقة**"، ط1، الجزائر، 1972.

7. بوحوش عمار، "**التاريخ السياسي للجزائر من بداية لقاية**"، ط1، الجزائر، 1962.

8. بوعزيز يحي، "**تاريخ الجزائر**"، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، جزائر، 2007.

9. بوعزيز يحي، "**سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**"، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

10. التهيمي خلف، "**الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**"، عالم المعرفة، العدد 71، 1983، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.

11. التهيمي عبد الملك خلف، "**الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**"، عالم المعرفة، الكويت، 1983.

12. جغلول عبد القادر،"**تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، تر:فيصل عباس**"، ط2، دار الحداثة، بيروت، 1972.

13. جوليان شارل أندري، "**تاريخ الجزائر المعاصر وبدايات الاحتلال 1827م-1871م**"، ط1، شركة دار الأمة للطباعة، 2013.

14. جيلالي عبد الرحمن بن محمد، "**تاريخ الجزائر العام**"، ج3، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2010.

15. حسين محمود، "**الاستعمار الفرنسي**"، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ط4، القاهرة، 1968م.

16. حميدي أبو بكر، "**سياسة الادارية الفرنسية في الجزائر 1830م-1919م**"، دار الرائد للكتاب، جزائر، 2007.

17. خرشي جمال، "**الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830م-1962م**"، تر:عبد السلام عركري، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

18. الزهار أحمد الشريف، "**مذكرات تغيب أشراف جزائر تقديم وتحقيق المدني**"، د.م.ش للنشر والتوزيع، جزائر، 1994.

19. زورو عبد الحميد، "**نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**"، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، جزائر، 1984.

20. سعيدوني ناصر الدين، "**دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني**"، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، جزائر، 1984.

21. سلاماني عبد القادر، "**دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال بالجزائر**"، مجلة البدر، عدد3، ينار، 2011.

22. عباد صالح، "**الجزائر بين فرنسا ومستوطنين (1830م-1930م)**"، د.م، ديوان مطبوعات الجامعية، جزائر، 1999.

23. العسلي بسام، "**المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي 1830م-1883م**"، دار النقايش، بيروت، 1980.

24. عميراوي حميدة، "**جوانب من سياسة الفرنسية وردود فعل وطنية في قطاع شرق جزائري بداية الاحتلال**"، دار البعث الطباعة والنشر، قسنطينة، جزائر، 1984.

25. عميراوي حميدة، "**من تاريخ الجزائر الحديث**"، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009.

26. غريب الغالي، "**العدوان الفرنسي على الجزائر:خلفيات وأبعاد**"، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007.

27. فركوس صالح، "**إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**"، ط1، البصائر الجديدة، جزائر، 2013.

28. فركوس صالح، "الحاج أحمد باي"، د.ن، ت.ع.

29. فركوس صالح، "**تاريخ الجزائر من قبل الاحتلال إلى غاية الاستقلال**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ن.

30. فيلالي عبد العزيز، "**جرائم الجيش الفرنسي مقاطعتين الجزائر وقسنطينة 1830م-1850م**"، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.

31. قنان جمال، "**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر**"، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 1994.

32. مطمر محمد العيد، "**التنظيم الإداري في عهد الاحتلال وآثارها على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس**"، ع4، ماي 2004.

33. معاشي جميلة، "**الأسر الحاكمة في بايلك الشرق جزائري**"، ديوان مطبوعات الجامعية، ط1، قسنطينة.

34. معتوق فرديك، "**مسرح العمال المهاجرين في فرنسا (1973م-978م)**"، المؤسسات الجامعية للدراسات، (ب.ب.ن)، 1985.

35. مياسي إبراهيم، "**الاستيطان الفرنسي في الجزائر**"، ع5، الجزائر، 2001

36. نبهان يحي محمد، "**معجم مصطلحات التاريخ**"، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

37. الهندي محمد إحسان، "**تاريخ مؤسسات في من العهد العثماني إلى عهد الثورة والاستقلال**"، العربي للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 1997.

ب- اللغة الفرنسية:

1-Albert Faire, la loi municipale de avril 1884 texte complet…Devaux éditeur 1886.

2-Charles Apchié, de la condition juridique des indigènes en Algérie, dans les colonies et dans les paups de protectorat université de paris droit, 1998, paris.

3-Claude Collot, les institution de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), G.N.R et office de Alger, paris.

4-Jean Marie Antoine de lanessan, l'expansion coloniale de France, étude économique, politique imprimerie, générale, paris, 1886.

5-Kamel Kateab, européens, et juifs en Algérie (1830-1962), représente et veabte des population INED -2001.

6- Louis Augustin Barrière, le statut personnel des musulmans d'Algérie de 1834 à 1962, centre Georges chevier pour l'histoire du droit, paris, 1993.

7- Louis Baudictour, histoire de la colonisation de l'Algérie en Challine Aimé, paris, 1860.

8- Lucien Guénom, l'ordonnance de 10 aout 1834 sur l'organisation de l'justice en Algérie bhauie, guethmer, 1920.

9- Maurice Gentil, administration de la justice musulmane en Algérie, 1 rausseau, paris, 1893.

10- Messiny Adolphe, statut de indigènes Henri Charles, larouzelle éditeur militare, paris, 1913.

11- Tableau Générale des consumes de l'Algérie colonisation, sénatus consulte – gustice, siuation au fars 1926 Emil Puster, Alger

3- دراسات ومقلات:

1. سعيدوني ناصر الدين، "الخزينة الجزائرية 1800م- 1830م"، مجلة التاريخية، العدد3، جانفي، 1975، تونس.

2. ضيف الله عقيلة، "التنظيم السياسي والإداري الفرنسي للجزائر من بداية الاحتلال 1830م إلى بداية الثورة الجزائرية 1954"، مجلة جزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد1، جزائر، 2001-2002.

4-ملتقيات ومنشورات:

1-غطاس عائشة، "الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها"، ط خاصة، وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في حركة الوطنية، الجزائر، 1954م.

2-فركوس صالح، "إدارة المكاتب العربية واحتلال الفرنسيين للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م-1871م"، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة.

3-الكبسي عامر، "نظرية التنظيم"، منشورات جامعة مالك عبد العزيز، السعودية.

4-يعيش جميلة، "دور المكاتب العربية في التغلغل الفرنسي الجنوب، الشرقي، نموذج مراسلات بيرو غرب الأغواط"، غرداية، جامعة الجزائر.

5-الأطروحات:

1. بن يوسف تلمساني، "التوسع العمراني في الجزائر"، دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004-2005.

2. حباش فاطمة، "المكاتب العربية ودورها في الحد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844م-1870م"، مذكرة دكتوراه، قسم التاريخ، علم الآثار، جامعة وهران، 2013.

3. شلالي عبد الوهاب، "أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في مناجم 1913م-1966م"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004.

4. عكوش عبد القادر، "التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف مقراني الهاشمي، جامعة الجزائر، 2004-2005.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
البسملة	–
الشكر	–
الإهداء	–
قائمة المختصرات	–
مقدمة	أ–و
مدخل مفاهيمي	7–11
الفصل الأول:بداية التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر (1830م–1845م)	12–37
المبحث الأول:التقسيم الجغرافي للجزائر	13–21
المبحث الثاني:نشأة الإدارة الاستعمارية في الجزائر	21–25
المبحث الثالث:المكاتب العربية	26–37
الفصل الثاني:هيكلة الإدارة الجزائرية	38–61
المبحث الأول:النظام البلدي	39–50
المبحث الثاني:التوزيع الديمغرافي في الجزائر	51–54
المبحث الثالث:الاستيطان الفرنسي في الجزائر	54–61
الفصل الثالث:القضاء الفرنسي في الجزائر	62–75
المبحث الأول:نشأة التنظيم القضائي في الجزائر	63–68

المبحث الثاني:إلحاق القضاء الإسلامي بالإدارة الفرنسية	71-68
المبحث الثالث:السياسة الفرنسية للقضاء على المعالم الإسلامية	75-71
الفصل الرابع:تطور نظام الإدارة الفرنسية	87-76
المبحث الأول:المقاطعات	80-77
المبحث الثاني:الدوائر	84-81
المبحث الثالث:البلديات	87-84
الخاتمة	90-88
الملاحق	97-91
قائمة المصادر والمراجع	108-98
الفهرس	111-108
الملخص	114-112

الملخص

ملخص باللغة العربية:

وعلى الرغم من أهمية هذه المواضيع، إلا أن هنالك جوانب أخرى من الظاهرة الاستعمارية لا تقل أهمية عنها، ومن أبرزها السياسة الإدارية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية في الجزائر منذ بداية الاحتلال، حيث أنشأت كثيرا من المؤسسات الإدارية حاولت من خلالها إعادة صياغة التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري المسلم، وتغير نمط معيشته بالشكل الذي يحافظ على ديمومة النظام الاستعماري في الجزائر، وهو الموضوع الذي تعالجه هذه المذكرة والذي عنونته ب:"**التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر (1830م-1870م)** ".

English summary:

Despite the importance of these topics, there are other aspects of the colonial phenomenon that are no less important than it, most notably the administrative policy pursued by the colonial authorities in Algeria since the beginning of the occupation, where they established many administrative institutions through which they tried to reformulate the social structure of the Algerian Muslim community And his lifestyle changed in a way that preserves the permanence of the colonial system in Algeria, a topic that this memorandum addresses, which I

titled: **“French Administrative Organization in Algeria (1830-1870AD).**